الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدرمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة : علوم اقتصادية
تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

مساهمة الاستدامة المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

دراسة تطبيقية للفترة: 2000-2020.

إعدد الطلبة :
قادي عبد العالي
بن موسى عبد الغني

تحت إشراف الدكتور:
قدوري طارق

لجنة المناقشة :

د. زقرير عادل	أستاذ محاضراً	رئيسا
د. قدوري طارق	أستاذ محاضراً	مشرفا ومقررا
د. غربي هشام	أستاذ محاضراً	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدرمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة : علوم اقتصادية
تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

مساهمة الاستدامة المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

دراسة تطبيقية للفترة: 2000-2020.

إعدد الطالب :
قادي عبد العالي
بن موسى عبد الغني

تحت إشراف الدكتور:
قدوري طارق

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من أفضـلها على نفسـي، كيف لا وقد ضـحت من أجلي ولم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام أمي الحبيبة.

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل بعد الله في بلوغي هذه المرتبة أبي الغالي.

إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصـعاب، إلى جميع أسـاتذتي الك ا رم ممن لم يتوانوا يوما في مد يد العون لي.

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

نتقدم بالشكر الجزيل والحمد الكثير في الأول والأخير للخالق تبارك وتعالى، والذي بعونه ومشيئته تم انجاز هذه المذكرة.

كما نتفضل بأسمى الشكر والتقدير إلى أستاذنا" قدوري طارق "الذي تفضل بقبول الاشراف علينا ولما بذله معنا من جهد جهيد، وتوجيه رشيد، ورأي سديد، فله عظيم الشكر وخالص الامتنان والتقدير.

كما يسرنا أن نوجه أسمى آيات التقدير والعرفان إلى أساتذتنا الكرام على إرشاداتهم لنا طيلة مشوارنا الجامعي،

ونشكر أيضا كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد.

وقبل وبعد فالشكر لله ولله الحمد في الأولى والأخيرة.

عنوان المذكرة : مساهمة الاستدامة المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر
دراسة تطبيقية للفترة: 2000-2020.

الملخص:

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية هدف تسعى إليه معظم المجتمعات ممثلة في كينيتاها المختلفة من دول وتكتلات الإقليمية، وبصدور القانون العضوي رقم ١٨-١٥في سنة ٢٠١٨ المتعلق بقوانين المالية والذي تهدف من خلاله السطات في الجزائر الى رفع كفاءة المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية، وما يترب على ذلك من إثر اجابي على فعالية ادواتها على مكونات الاقتصاد الكلي وبتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

وهدفت الدراسة للإجابة على التساؤل التالي، ما مدى مساهمة السلامة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟، اعتمادا على المنهج الوصفي في إطار التعرض للمفاهيم العامة حول موضوع الدراسة، وتوظيف طرق استقراريه السلاسل الزمنية لتحديد مدى استقراريه متغيرات الاستدامة المالية في الجزائر.

وأكدت النتائج على قدرة الجزائر على تنويع وتحفيز ايراداتها الحكومية بحيث نمو بمعدل أسرع من النفقات الحكومية مما يؤدي إلى سداد العجز واحتواء أعباء الدين، تحقيقا لشرط الاستدامة المالية.

ABSTRACT

Achieving economic development is a goal pursued by most societies, represented in their various kines of states and regional blocs. With the issuance of Organic Law No. 15-18 in the year 2018 related to the financial laws, through which the authorities in Algeria aim to raise the efficiency of public finances and achieve financial sustainability, and the positive impact this has on the effectiveness of their tools on the components of the macro economy and thus contribute to achieving sustainable development in Algeria.

The study aimed to answer the following question, What is the contribution of financial safety to achieving sustainable development in Algeria ?. depending on the descriptive approach within the framework of exposure to general concepts about the subject of the study, and the employment of time-series stability methods to determine the extent of the stability of financial sustainability variables in Algeria.

The results confirmed Algeria's ability to diversify and stimulate its government revenues so that they grow at a faster rate than government expenditures, which leads to the payment of the deficit and the containment of debt burdens, in order to achieve the condition of financial sustainability.

فهرس المحتويات

شكر	I
الإهداء	II
ملخص بالعربية – بالإنجليزية .	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	XVI
قائمة الملاحق	XVII
المقدمة العامة	أ– ل
الفصل الأول: دور الاستدامة المالية في تحقيق التنمية المستدامة.	
تمهيد:	
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية المستدامة.	٠١
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	٠١
المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية:	٠٢
المطلب الثالث: التنمية المستدامة وابعادها:	٠٣
المبحث الثاني: السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.	٠٥
المطلب الأول: ماهية السياسة المالية.	٠٥
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية:	٠٧
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية وهدف التنمية المستدامة:	٠٨
المبحث الثالث: مفهوم ومؤشرات السلامة المالية:	٠٩
المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية:	٠٩
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الاستدامة المالية:	١٣
المطلب الثالث: نماذج قياس الاستدامة المالية:	١٤
خلاصة الفصل الأول .	١٩
الفصل الثاني: مساهمة الاستدامة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	
تمهيد	
المبحث الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر	٢١
المطلب الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي الكي والمالي في الجزائر .	٢١
المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.	٢٢

المطلب الثالث: مكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق في الجزائر :	٢٤
المبحث الثاني : تطور مؤشرات السياسة المالية في الجزائر	٢٥
المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠ :	٢٥
المطلب الثاني: تطور مكونات الإيرادات العامة في الجزائر للفترة ١٩٩٠-٢٠١٨.	٢٦
المطلب الثالث : تطور سياسة إدارة العجز و الدين العام الداخلي في الجزائر.	٢٧
المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية لمساهمة الاستدامة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .	٣١
المطلب الأول: نموذج اختبار الاستدامة المالية المقترح في المعالجة التطبيقية.	٣١
المطلب الثاني: خطوات الدراسة لاختبار مدى قدرة الجزائر على تحقيق الاستدامة المالية:	٣٣
خلاصة الفصل الثاني	٣٩
الخاتمة العامة	٤١
الملاحق	٤٥
المراجع	٤٦

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم الجدول(١-١)	الغايات الإنمائية للألفية	**04**
رقم الجدول(٢-١)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	**23**
رقم الجدول(٢-٢)	تطور الانفاق الحكومية في الجزائر (١٩٩٠-٢٠٢٠)	**25**
جدول رقم (٢-٣)	اجمالي الإيرادات في الجزائر ١٩٩٠-٢٠٢٠	**27**
جدول رقم (٢-٤)	اجمالي الدين العام الداخلي ١٩٩٨-٢٠١٨	**28**
جدول رقم (٢-٥)	العجز أو الفائض في الميزانية العامة للجزائر.	**29**
جدول رقم (2- 6)	نتائج اختبار الاستقرار طبقا لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF).	**35**
جدول رقم (2-7)	نتائج اختبار جوهانسن الانفاق الحكومي و الإيرادات العامة في الجزائر ١٩٩٨-٢٠١٨.	**36**

قائمـة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (٢-٠١)	مكونات الكلية للاقتصاد الجزائري.	22
الشكل رقم (٢-٢)	نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للاقتصاد الوطني	23
الشكل رقم (٢-١)	تطور العجز الحكومي في الجزائر للفترة ١٩٩٠-٢٠١٨.	30
الشكل رقم (٢-٣)	السلاسل الزمنية لإيرادات والانفاق الحكومي في الجزائر (١٩٩٨-٢٠١٨).	34
الشكل رقم (٢-٤)	العلاقة طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي و الإيرادات العامة في الجزائر	37

المقدمة العامة

تمهيد

بصـدور القانون العضـوي رقم ١٨-١٥في سـنة ٢٠١٨ المتعلق بقوانين المالية والذي تهدف من خلاله السطات في الجزائر الى رفع كفاءة المالية العامة و تحقيق الاستدامة المالية، وما يترب على ذلك من إثر اجابي على فعالية ادواتها على مكونات الاقتصاد الكلي وبتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

هذا التوجه الجديد في التشريعات المالية استوجب دراسات حديثة تستخدم الأساليب العصرية في معالجة وهذه الموضوعات الحديثة. والمهمة في الجزائر خاصة مع الدور المتعاظم لمالية الدولة في رسم الملامح الأساسية للاقتصاد الوطني.

خاصة و أن الاقتصاد الجزائري سجل على عدة أزمات أهمها الأزمة البترولية سنة 1986 التي نتج عنها هشاشة وتدني الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى ضرورة القيام بعدة إصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية، منها إصلاح هيكل النفقات العامة، واتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩٩، بينما شهدت الفترة ما بين ٢٠٠١/٢٠٠٩ برامج إنفاقيه تنموية ضخمة مدعومة بنمو العوائد النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط، من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصت لهما الدولة مبالغ مالية ضخمة من اجل الرفع من مستويات التنمية، ثم البرنامج الخماسي ٢٠١٠/٢٠١٤ بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي، ، واستمر العمل في برامج ٢٠١٥-٢٠١٩ ، هذا كله يبرز إرادة وجهود الدولة الجزائرية في إتباع سياسة مالية و فق مبدئ الاستدامة بهدف تحقيق أهداف الاقتصادية والاجتماعية.

١- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مصطلح ومفهوم الاستدامة المالية وضرورة تحقق ذلك في تسيير الشأن المالي في الجزائر، للضمان استقرار المالي يمهد ويحقق أهداف التنمية المستدامة.

٢- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- دراسة وتحليل مفهوم السلامة المالية.

٢- البحث في طرق تطبيق السلامة المالية في الجزائر.

٣-التحقق من قدرة السلامة المالية من رفع كفاءة اعداد الموازنة العامة.

٤- قياس فعالية السياسة المالية باستخدام الأساليب الكمية.

٣- إشكالية الدراسة:

تعتبر السياسة المالية ذات اهمية كبير في تحقيق اهداف السياسات الاقتصادية في الجزائر، ومع تأكد القائمين على التوجه الاجتماعي لهذه السياسات في الجزائر، ولضمان استمراها أصبح من الضروري تحقيق مبادئ الاستدامة المالية أي الاستمرار في الوفاء بتعهداتها التنموية ولإنفاقيه لتحقيق التنمية المستدامة:

من خلال التقديم السابق وأهمية السياسات المالية في رسم معالم الاقتصاد في الجزائر وارتباط المتغيرات الكلية بها يتشكل لنا التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة السلامة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسية أسئلة فرعية أخرى تركز الدراسة مضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها:

١- ما هو المقصود بسلامة المالية، وماهي خصائصها؟

٢- هل يمكن تطبيق السلامة المالية في البيئة المالية الجزائرية، وماهي أفضل الطرق إلى ذلك؟

٣- هل يساهم مبدئ السلامة المالية في كفاءة الميزانية العامة في تحقيق أهدافها التنموية؟

٤- فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

١- ركز المذكرة على فرضية أن هناك عدم استقرار بين الايرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر، وخاصة مع احدية المصدر واعتماد على الجباية البترولية وارتباطها بتقلبات السوق العالمية.

١- الاعتماد الكبير على المالية العامة في تغطية اغلب الحاجات العائلية والحكومية في الجزائر في ظل التوجه الاجتماعي مما جعل هناك ضغط كبير على الميزانية العامة.

٣- إمكانية استخدام الاساليب القياسية ومنها الانحدار الخطي لتقدير المعالم الهيكلية التي تربط بيم مكونات نموذج السلامة المالية خلال فترة الدراسة.

٥- حدود الدراسة:

يتضـمن الإطار المكاني للبحث دولة الجزائر كدراسـة حالة، بينما يتضـمن الإطار الزمني الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٢٠ .

٦- منهجية الدراسة وأدوات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن اجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا سـنعتمد في دراسـتنا على اسـتخدام المنهج الوصـفي الكمي ، حيث نعتمد على المنهج الأول في إطار التعرض للمفاهيم العامة حول موضـوع الدراسـة، وتوظيف طرق استقراريه السـلاسـل الزمنية لتحديد مدى استقراريه متغيرات الاستدامة المالية في الجزائر.

٧- صعوبات الدراسة :

إن من بين الصـعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسـة هي تلك التي تقف عادة كعائق أمام الباحث القياسي:

- صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بمؤشرات السلامة المالية قيد الدراسة المنشورة والتي تنقصها الدقة أحيانا.

٨- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: مقدام أحمد النعيمي، عادل صبحي عبد القادر باشا(2018) " أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة" كلية الاقتصاد، مجلة الدنانير العدد الثالث عشر سنة ٢٠١٨.

حيث كانت إشكالية بحثهم تدور حول ما المقصود بالاستدامة المالية وماهي خصائصها وطرحوا أيضا هل يمكن تطبيق الاسـتدامة المالية في البيئة الحالية وماهي أفضـل السـبل لذلك وهل يمكن أن يؤثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل اعداد الموازنة العامة للدولة.

حيث كان موضـوع بحثهم يهدف الى دراسـة وتحليل الإطار المفاهيمي للاسـتدامة المالية وأيضـا البحث في إمكانية تطبيق الاسـتدامة المالية في البيئة المحلية والتحقق كذلك من أثر اسـتعمال الاسـتدامة المالية في الحد من مشـكال اعداد الوازنة العامة للدولة كانت أهمية الموضـوع تدور حول إمكانية مناقشـة وضـع الحلول اللازمة للمشـاكل التي يعاني منها العراق انخفاض أسـعار النفط في السـنوات السـابقة أثر ذلك الانخفاض في ظهور من المشـاكل التي صـاحبت عملية اعداد الموازنة العامة للدولة. حيث توصـل في الأخير لعدة نتائج نذكر منها:

- أصبحت استدامة السياسة المالية من أكثر المواضيع جدلا لأنها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدولة نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام.
- ان تحقيق الاستدامة المالية مرتبط بالقدرة على سداد الديون والمرتبط بنوعية الإيرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل.
- ان الشرط الأساسي لضمان استدامة المالية العامة يتمثل في تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد.

- **الدراسة الثانية:** أيوب أنور حمد سماقه يى، سردار عثمان بادواه يى. " تحليل الاستدامة المالية في إقليم كورد ستان –العراق" كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين–أربيل، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد رقم ٧ العدد ١٣ سنة ٢٠١٥.

حيث كانت إشكالية دراستهم تدور حول تراكم الديون الداخلية والخارجية على حكومة الإقليم بسبب وجود الازمة المالية بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم مما اثر سلبا على مجمل الأنشطة الاقتصادية في إقليم كورد ستان العراق وكانت هذه الدراسة تهدف الى دراسة وتحليل وتوضيح الواقع المالي لحكومة إقليم كورد ستان وتقييم قدرتها المالية على تحقيق الاستدامة المالية ولغرض الوصول الى هدف البحث تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث حيث تناولت الاطار المفاهيمي للاستدامة المالية ومن ثم تحليل هيكل الإيرادات والنفقات العامة في إقليم كورد ستان العراق، وعالج المبحث الأخير قياس الاستدامة المالية في إقليم كورد ستان العراق وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والنتائج نذكر منها:

- توصلت الدراسة الى ان في المستقبل القريب إذا استمر العجز الموازنة يعاني إقليم كوردستان من مشكلة السلامة المالية، لأنه لا يستطيع تحمل العبء المالي لدينه، ويقع في حالة عجز عن سداد وخدمة ديونه وخصوصا الديون الخارجية من خلال المواد الذاتية لا استخدام هذه الديون لا يوجه الى عملية التنمية الاقتصادية.
- ظهرت الدراسة بأن في المستقبل المتوسط والبعيد إذا استمر إقليم في الاقتراض وبقاء العجز الموازنة العامة السنوي، فإنه يتوقع ان يعاني إقليم من أثر كرة الثلج الناشئ عن ارتفاع تكلفة الدين الامر الذي يضطر إقليم كوردستان الى مزيد من الاقتراض لخدمة الدين، أي الدين من اجل الدين وذلك في حالة

عدم قدرة في تحقيق فائض في الموازنة العامة. وذلك بسبب سوء إدارة الأموال وعدم استغلال الموارد المتاحة بشكل الكفؤ.

- **الدراسة الثالث:** وحيد بن عبد الرحمن بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي: " تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية" دراسة تطبيقية ١٩٦٩-٢٠١٥ م، مجلة الإدارة العامة قطاع الاقتصاد والميزانية بمعهد الإدارة العامة المجلد السابع والخمسون العدد الأول، أكتوبر ٢٠١٦م بالسعودية.

حيث مشكلة دراته كانت حول ما مدى قدرة السلطات المالية في المملكة العربية السعودية على تحقيق الاستدامة المالية، وكانت الدراسة تهدف الى تقييم مدى قدرة المملكة العربية السعودية على تحقيق الاستدامة المالية. وأكدت النتائج أن الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أسرع من النفقات الحكومية مما يدل على قدرة الملكة على سداد العجز واحتواء أعباء الدين وبالتالي تحقق شرط الاستدامة المالية، كما أظهرت نتائج اختبار السببية إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النفقات والإيرادات الحكومية، مما يدل على قدرة السلطات المالية في المملكة على اتخاذ قرارات متزامنة تتعلق بتعديل النفقات والإيرادات الحكومية آنيا.

- **الدراسة الرابعة:** ماجد حسني صبيح، نصر عبد الكريم: " تحدي الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية وسياسات مواجهته في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة للفترة (١٩٩٦-٢٠١٥)" المجلة العربية للإدارة مجلد ٣٧ العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٧ فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال تحليل الموازنة العامة واقتراح سياسات لتدعيم الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، حيث توصلت في الأخير الى العديد من النتائج نذكر منها:

- ظهرت الدراسة أن المالية العامة الفلسطينية غير قابلة للاستدامة في ظل البيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، المتمثلة بشكل خاص في الاحتلال الإسرائيلي والقيود التي يفرضها على حركة نشاط الاقتصاد الفلسطيني.

٩- هيكل البحث:

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به، واستنادا إلى الدراسات السابقة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، في الفصل الأول نتطرق إلى عموميات حول

التنمية المســـتدامة ، وقد تم تقســـيم الفصـــل إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول حول مفهوم التنمية الاقتصـــادية المســـتدامة ونتطرق من خلالها الى عدة مطالب منها نتعرف على مفهوم التنمية والتنمية الاقتصـادية وأبعادها وأسـاليبها كذلك التنمية المسـتدامة، والمبحث الثاني حول السـياسـة المالية ودورها في تحقيق التنمية المسـتدامة ويندرج تحت المبحث عدة مطالب منها ماهية السـياسـة المالية ومراحل تطورها وأهدافها. أما المبحث الثالث فكان حول مفهوم الاســـتدامة المالية ويندرج تحته عدة مطالب منها ماهية الاستدامة ومحدداتها ومرتكزاتها.

أما الفصـــل الثاني وهو الفصـــل التطبيقي للدراســـة فتناول في المبحث الأول الجانب الوصـــفي لأدوات الدراســـة وفي المبحث الثاني قمنا بتقديم متغيرات الدراســـة. ومنها واقع التنمية الاقتصـــادية في الجزائر والتطرق الى برنامج الانعاش الاقتصـــادي وفي المبحث الأخير تطرقنا الي مفهوم ومؤشـــرات الســـلامة المالية.

الفصل الأول:

دور الاستدامة المالية في تحقيق التنمية المستدامة

الفصل الأول: دور الاستدامة المالية في تحقيق التنمية المستدامة:

تمهيد:

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية هدف تسعى اليه معظم المجتمعات ممثلة في كينيتاها المخافة من دول وتكتلات الإقليمية، وتعمل من خلال هيئاتها الحكومية الى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية، والتي شهدت تطورا في مفاهيما لتصل إلى مفهوم التنمية المستدامة، مسخرا كل إمكانيتها لتحقيق ذلك وخاصة إيراداتها وتسيير نفقاتها، وفق هدف حديث وهو السلامة المالية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية:

أولا: تعرف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي. أو هي عملية التغيير واعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة. [1]

كما أعطية للتنمية الاقتصادية الكثير من التعاريف انطلاقا من اعتبارها أداة لزيادة الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك حيث تناولت الّدراسات التي أسس لها في فترة الثمانينات التنمية الاقتصادية على أساس أنها وسيلة لزيادة الدخل الخام سواء الفردي أو الوطني، حيث اعتبرت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلالها مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه[2].

واعتبر **ميشيل تودارو** إدراجه في تعريفه للتنمية الاقتصادية انها ' العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه

[1]– سنوسي زوليخة، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل للملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٣٦.

[2]– طالم علي، اشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، العدد ٦، المدية، ٢٠١٦، ٩٦.

الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب[1].

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية:

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة تشمل ما يلي:

-**البعد المادي الاقتصادي للتنمية:** يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة. إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال. الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلي وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا. ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي[2].

- **البعد الاجتماعي للتنمية:** إن جوانب البعد الاجتماعي للتنمية تتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتناب الفقر المطلق.
- **البعد السياسي للتنمية:** إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال. إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي. ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.
- **البعد الدولي للتنمية:** إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

-**البعد الحضاري للتنمية:** إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة. ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، سياساتها)، مؤسسة شهاب، مصر، ١٩٩٤، ص١٠.

[2]- محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر، ١٩٩٩، ص٤٢.

فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية[1].

المطلب الثالث: التنمية المستدامة وابعادها:

أولا: مفهوم التنمية المستدامة:

أستخدمت عبارة التنمية المستدامة في اطار الاستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة، وترجمت إلى العربية بعدة مسميات، منها التنمية القابلة للإدامة، للاستمرار، الموصولة، المتواصلة، البيئية، المحتملة. الواقع أن السياسات التنموية السابقة وبحجة تحقيق رفاهية الإنسان وآماله خاصة في الدول المتقدمة، أفرزت عن وعي أو عن غير وعي نتائج انعكست سلبا على كل ما حققه الإنسان من تقدم. لقد تمثلت هذه النتائج كما سبق الإشارة إليها، في التدهور البيئي على المستوى العالمي والمناطق والدول ممثلا في التسخين الحراري للجو، فقدان طبقة الأوزون، نقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر، نفاذ الموارد الناضبة، تعرية الأراضي وانخفاض إنتاجيتها، تزايد معدلات الفقر وانتشار الأمراض الفتّاكة سوء التغذية والأمية وغيرها من المشاكل الاجتماعية والبيئية. وهكذا أصبح اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم السياسات التنموية لتحقيق التنمية المستدامة.

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها: ' تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن[2].

ويعرفها Edward barbier بأنها: ' ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي '.

---

[1]– سيد محمود سيد محمد، "التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية"، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد والتجارة، ١٩٨٨، ص٨٢.

[2]– عباس بوهريرة، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد ٧، ٢٠١٧، ص١٠٨.

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة :

ومن التعاريف السابقة لتنمية المستدامة يمكن تلخيص أهدافها في مرتكزين هما :

١- إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهي تنمية مستدامة، تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية [١].

٢- استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.

ومع تراكمات الخبرات البشرية في سيعهل لتحيق الرفاه الاقتصادي متجد في النمو الاقتصادي وصولا الى مكونات التنمية الاقتصادية ، تم جمع تلك الخبرات من طرف الهيئات العاملمية الممثلة لاجتهاد المجتمع الإنساني في مجموعة من الأهداف الإنمائية للالفية . والجدول التالي يوضح الأهداف العالمية المندرج تحت هدف تحقيق التنمية المستدامة .

- جدول رقم (١-١) الغايات الإنمائية للألفية

الغايات	الأهداف الفرعية
الغاية (١) القضاء على الفقر المقطع والجوع.	الهدف الفرعي (١) تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى نصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥ . الهدف الفرعي (٢) تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.
الغاية (٢) تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.	الهدف الفرعي (٣) كفالة تمكين الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو لإناث منهم من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.
الغاية (٣) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	الهدف الفرعي (٤) إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون في عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يجاوز عام ٢٠١٥.
الغاية (٤) تخفيض معدل وفيات الأطفال .	الهدف الفرعي (٥) تخفيض معدل وفيات الأطفال دون من الخامس بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠و ٢٠١٥.

[١]- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، ٢٠٠٦، ص٦٣.

الغاية (٥) تخفيض معدل الوفيات أثناء الولادة.	الهدف الفرعي (٦) تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاث أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥.
الغاية (٦) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز) الملاريا وغيرها من الإمراض.	الهدف الفرعي (٧) وقف انتشار فيروس المناعة البشرية (الايدز) بحلول عام ٢٠١٥، و بدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ . الهدف الفرعي (٨) وقف انتشار الملا ريا و غيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥، وبدء انحساره من ذلك التاريخ .
الغاية (٧) كفالة الاستدامة البيئية.	الهدف الفرعي (٩) اندماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية. الهدف الفرعي (١٠) تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المامونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. الهدف الفرعي (١١) تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من قاطني الأحياء الفقيرة.
الغاية (٨) إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية.	الهدف الفرعي (١٢) المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التميز. الهدف الفرعي (١٣) معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. الهدف الفرعي (١٤) معالجة الاحتياجات(المساعدات الإنمائية الرسمية). الهدف الفرعي (١٥) المعالجة الشاملة (الصادرات و التعريفات الجمركية والإعانات الزراعية والمساعدات الإنمائية الرسمية (استدامة القدرة على تحمل الديون) وتخفيف الدين. الهدف الفرعي (١٦) التعاون مع البلدان. الهدف الفرعي (١٧) التعاون مع الشركات. الهدف الفرعي (١٨) التعاون مع القطاع الخاص.

- **المصدر:** علي عبد القادر، **التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية لتنمية،** مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي لتخطيط ، الكويت المجلد الخامس ، العدد الثاني ، يونيو ٢٠٠٣ ص ص٧٥– ٧٧.

المبحث الثاني: السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وبالذات في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة وبدرجة تتباين في هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية.

مصطلح السياسة المالية مشتقة من الكلمة الفرنسية FISC والتي تعني بيت المال أو الخزانة وعلى ذلك فان المصطلح كان مرادفا لمصطلح المالية العامة

كما هو مستخدم في اللغة الانجليزية لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين العام، ولكن في الاستخدام الحديث فان السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي[1].

وتعرف السياسة المالية على انها برنامج تخططه الدولة وتنفذه الدولة، مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الاتفاقية على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع ومن خلال التعاريف السابقة نستطيع القول بأن جميعها تتفق على أن السياسة المالية هي: نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة والضرائب والقروض "جميع عناصر الميزانية العامة للدولة للتأثير على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وبمعنى آخر هي أسلوب أو برنامج مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة إضافة إلى القروض بغية تحقيق المصلحة العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتوفير إمكانيات النمو المستقر للاقتصاد الوطني[2].

ومنه يمكن تعرف السياسة المالية هي توجيه السلطات العامة لبلد من الإيرادات والنفقات الحكوميتين، وبما يضمن التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولة خلال فترة زمنية تكون عادة سنة واحدة[3].

ومن هذه التعريفات يمكن تحديد أهم أدوات السياسة المالية والتي تتمثل في الإنفاق العام والضرائب والدين العام، التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير في الاقتصادي القومي، وتتسم هذه الأدوات بطبيعة مميزة لا تتمثل في المحافظة على توازن الإيرادات والنفقات في الميزانية، بل أصبحت أدوات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى القضاء على البطالة، ومحاربة التضخم، وتحسين المستوى المعيشي وإزالة الفوارق بين الطبقات ويعد النفاق العام من أهم العوامل الأساسية المؤثرة بشكل فعال في كافة المتغيرات للنشاط الاقتصادي، وقد انعكست طبيعة السياسة المالية على الأهداف التي تسعى لتحقيقها ن ونظرا للأهمية التي تحتلها

[1]– تسامر عبير، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٠–٢٠١٧، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أكلي محند اولحاج، ٢٠١٨/٢٠١٧، ص٤٣.

[2]– عبد القادر قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص٨٧.

[3]– حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والإسلامي"، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٧، ص٤٠.

أهداف السياسة المالية في خدمة النشاط الاقتصادي فانه من الصعب تحديد جميع هذه الأهداف، ولكن يمكن تلخيص في المطلب التالي .

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية:

طالما أن السياسة المالية ماهي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، فإن تسعى إلى إدراك نفس أهدافها فالسياسة المالية تسعى إلى تحقيق ما يلي:

١- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:**

يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج، نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار إضافة إلى مستوى الدخل الوطني[١]. ففي حالة الكساد يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاق إما كل حدى أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة فتستطيع الدولة من خلال السياسة الانفاقية "التوسع في الإنفاق[٢] " أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية ومن خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية كإعانة البطالة على سبيل المثال ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليست فقط بمقدار الإنفاق العام بل صورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق ، مما يحفز الاستثمار ويزيد العمالة .أما في حالة التضخم فعلى السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو استحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع ، كما أن السياسة الانفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فان أثرها في الحد من التضخم محدود ومن ثم فان السياسة المالية يجب أن تركز على الضرائب.

---

[١]- علي محمد عوض العبيد، دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية، دراسة حالة بنك السودان المركزي، رسالة مقدمة لإتمام شهادة الدكتوراه، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٨، ص٢٤٩.

[٢]- قاسيمي أسيا، أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك، معارف مجلة علية محكمة، السنة العاشرة، العدد ٢٠، ٢٠١٦، ص ٢٠٨.

٢- تخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

٣-التوزيع العادل للثروات والدخل:

تستخدم السياسة المالية أدوات من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة[١].

٤-التوازن العام:

التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي "نفقات الأفراد، الاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات حكومة " وبين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية وهدف النمو الاقتصادي:

مع حلول فترة الثمانينيات اعتمدت الدول النامية على النمو المتزايد للنفقات العامة سواء في مجال الإنفاق العام الجاري أو الاستثماري، والذي يمكن قياسه بنسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي مما نتج عنه في المقابل زيادة حجم ومعدلات الضرائب ليسهم ذلك في نمو الإيرادات السيادية للدولة بالشكل الذي يواكب نمو النفقات العامة. ونتيجة لزيادة الإنفاق العالم بنسبة أكبر من الإيرادات العامة ظهر عجز الموازنة العامة للدولة، والذي تم تمويله عن طريق زيادة حجم الدين العام الداخلي بل وأيضا باستخدام طريقة التمويل التضخمي مما أدى إلى تحويل قدر مهم من الموارد والمدخرات المتاحة من القطاع الخاص إلى الحكومة والقطاع العام وإضعاف حجم الاستثمارات الخاصة المنفذة، وكل ذلك مراده ضعف النمو الاقتصادي.

---

[١]- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد ١٠، ٢٠١٢، ٢٨٥.

ومن هنا يتضح لنا دور السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي والذي يتمثل في التغيير المخطط للإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي والتوظيف وتوزيع الدخل.

وقد نجحت بعض الدول النامية في تطبيق سياسة مالية رشيدة مثلما حدث مع دول جنوب شرق آسيا حيث ساهمت السياسة المالية المنضبطة في تحقيق معدلات مرتفعة من الاستثمار، وكذلك معدلات مرتفعة من الإنفاق العام بما فيه الإنفاق العام الاجتماعي (كالتعليم والصحة...الخ) دون أن تصاحب ذلك زيادة كبيرة في عجز الموازنة العامة للدولة إذا ظلت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الحدود المقبولة والمتفق عليها دوليا[1] .

نجاح بعض الدول في تسيير المالية الخاصة بها وتحقيق أهدافها، بعيدا عن العجز الفردي أو المزدوج، يقودنا إلى مفهوم جديد في السياسات المالية وهو مفهوم الاستدامة المالية، والذي نتطرق اليه في المبحث التالي.

المبحث الثالث: مفهوم ومؤشرات السلامة المالية:

تعد الاستدامة المالية إحدى الأدوات التي تستخدم لتقييم أداء السياسة المالية للحكومة، وبعض التعريفات تربط الاستدامة المالية بالقيد الزمني للميزانية إلا أن الشرط الأساسي للضمان استدامة المالية العامة يتمثل في مدى قدرة الحكومة على الاستمرار في تنفيذ سياساتها المالية من نفقات وإيرادات دون التعرض للتعثر المالي والعجز عن سداد التزاماتها.

المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية:

حسب صندوق النقد الدولي ان مفهوم الاستدامة المالية ينطوي على الوضع الذي يكون فيه المقترض قادرا على أن يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة إلى احداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلا أي أن الاستدامة المالية تتطلب عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لا تضطر الدول الى إعادة هيكل وأولويات الانفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها.

ويمكن تعريفها على أنها تلك الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الانفاق والايرادات على المدى الطويل دون خفض ملائتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية، إلا أنه يمكن أن تربط بعض مفاهيم الاستدامة المالية بين تعريف الاستدامة والقيد الزمني للموازنة، كما تتجه مفاهيم

[1] **د. عمروا محي الدين**، ماذا حدث في شرق وجنوب شرق أسيا؟ تحليل لأزمة العملات والأسواق المالية في هذه الدول: سماتها أسبابها، بنك الكويت الصناعي، ١٩٩٧، ص١٨.

أخرى الى اعتماد قواعد المالية العامة في تحديد ماهية الاستدامة المالية، وعليه فإن مصطلح الاستدامة المالية العامة أو الحكومية هو أحد المصطلحات المستخدمة في السياسات المالية ولا يوجد اتفاق على تعريف محدد لهذا المصطلح.

وتعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة يتم استهدافها، ويعد هذا سيناريو أساسيا يبني عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليا لفترة معينة وبهذا يعد الصندوق السياسات المالية مستدامة إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام الى الناتج الإجمالي.

وعرف بيوتير "buitter" السياسة المالية المستدامة بأنها السياسة التي تستطيع الحفاظ على صافي ثروة القطاع العمومي إلى الناتج المحلي عند المستوى الحالي. وفي نفس السياق عرف بلانشارد الاستدامة المالية على انها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام الى الناتج القومي، حيث ربط بين الاستدامة المالية وقيد الميزانية وعليه يتحقق وضع الاستدامة المالية، عندما تظل نسبة الدين العام للناتج ثابتة بحيث تكون الموارد المالية الحكومية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية، دون الحاجة للاقتراض مرة أخرى أو إعادة جدولة الديون.

أما ستارم "sturm"، غارتنر "gurtner" وآلاغر "alegre" فأعطوا تعريفا للاستدامة المالية خاص بالدول المصدرة للنفط ووصفوا لكي تكون السياسة المالية مستدامة في الدول المصدرة للنفط هو أن تضمن هذه الأخيرة في فترة ما بعد النفط نفس الكمية من السلع العامة أو الانفاق العام كما كان الحال في زمن النفط، دون اللجوء الى تمويل الميزانية بالعجز، وقد فرقوا بين الاستدامة المالية والعدالة ما بين الأجيال، فإذا تم تعويض إيرادات النفطية بالإيرادات الضريبية، هذا يضمن الاستدامة المالية وليس بالضرورة العدالة ما بين الأجيال.

ومنه يمكن تعريف الاستدامة المالي على أنه عندما تكون الدولة قادرة ماليا على أن تواصل خدمة ديونها في الحاضر والمستقبل مع أقل قدر من الضرر، وأن تكون لديها القدرة على خلق الثروة في المجتمع. وان الاستدامة المالية تحقق عندما تظل نسبة الدين العام للناتج الثابتة، بحيث تعود إلى مستويات الاصلية في حالة حدوث أي تغيرات أو احداث طارئة، وأن الموارد المالية للدولة قادرة على تغطية أعباء الدين المستقبلية دون الحاجة لإعادة الجدولة، أو دون تراكم تلك الأعباء.

ثانيا: محددات تحقيق الاستدامة المالية.

فقد رأى التقليديون ضرورة الحفاظ على التوازن الدائم للموازنة العامة للدولة وهو ما يعني تحقق الاستدامة المالية وذلك في ضوء عدد من المحددات الآتية:

١- المكافئ الريكاردي "ricardian equivalence theorem" .

تتبنى النظرة الريكاردية المنطق الاستشرافي للمستهلكين ويقصد به أن المستهلك يدرك ان الافتراض الحكومي اليوم عبارة عن تمويل[1] عجز الميزانية بالدين يعني زيادة غدا حيث يعتقد ريكاردو انه عندما يتم تمويل عجز الميزانية العامة بالدين العام حينئذ يقوم المستهلك بإدخار الزيادة في الدخل التاح حتى يتمكن من تسديد الضرائب المتوقعة في المستقبل.

٢- عدم التمويل البونزي "no ponzi games"

يستخدم مصطلح عدم التمويل البونزي "NPG" في الاقتصاد نسبة الى شخص يسمى بونزي، ظل يقترض لسداد مديونية قديمة مما جعله يدخل في حلقة مفرغة من الديون ومن هنا تم استخدام توصيف هذا السلوك في الأدبيات[2] المالية وبافتراض رشادة الحكومة فان سلوكها عند الافتراض لا يماثل المنهج البونزي وبالآتي فإن الدين العام سيكون في المستقبل مساوي للصفر.

٣- القيد الزمني للميزانية العامة "intertemporal budget constraint".

استمد تطبيق القيد الزمني للميزانية العامة من نظرية تعظيم سلوك المستهلك، وباعتبار تشابه السلوك الحكومي مع سلوك الأفراد لذا يجب أن تعمل الحكومة على تعظيم منفعتها في ظل قيد الدخل[3].

وقيد الميزانية للفترة الحالية هو معادلة حسابية تتناول نفقات الإيرادات والنفقات الحكومية والتغيير في رصيد الدين الحكومي، وحجم القاعدة النقدية ويمثله المعادلة التالية[4]:

$$(D_{t+1} - D_t) + (M_{t+1} - M) = iD_t + G_t - R_t$$

التغير في رصيد الدين $(D_{t+1} - D_t)$مضافا اليه التغير في حجم القاعدة النقدية $(M_{t+1} - M)$يساوي الفرق بين الإيرادات والانفاق الأولي $(G_t - R_t)$وسداد مدفوعات الفائدة المستحقة على الدين (iD_t)

---

[1]- حنان رزوقي الصائغ، الإدارة المالية العامة ودورها في التنمية الإدارية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٧٨، ص٤٦.

[2]- حنان رزوقي الصائغ، مرجع سابق، ص٤٧.

[3]- محمد كريم قروف، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة "١٩٩٠/٢٠١٨"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد ٦، العدد ٢، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ١١٤.

[4]- مجدولين محمد عبده سعيد، كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام وتعزيز استدامة القدرة المالية في الاقتصاد اليمني: دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد. القاهرة، ٢٠١١، ص٢١.

حيث أن:

D_t = الدين العام في بداية الفترة

M =حجم القاعدة النقدية

i=سعر الفائدة المدفوع على الدين الحكومي

G = الانفاق الحكومي على السلع والخدمات

R_t =الضريبة وايرادات أخرى

ومن المعادلة يتضح ان هناك مصدرين لتمويل عجز الموازنة هما: الاقتراض او اصدار نقدي جديد من قبل الحكومة أي ان مالية الدولة في وضع استدامة إذا كانت الدولة تستطيع الاقتراض لتمويل عجز الموازنة وسداد أعباء الدين الجديد.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الاستدامة المالية:

يتم استخدام مجموعة المعايير التي أقرتها المؤسسات الدولية عند تحليل الاستدامة المالية وذلك من خلال عدة مؤشرات تركيبية وتأخذ هذه المؤشرات في الحسبان التطور الزمني لمتغيرات السياسة المالية وخاصة الدين العام المحلي وعجز الموازنة والضرائب وتتمثل أهد هذه المؤشرات فيما يلي:

١- مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بالدين العام المبالغ التي تلتزم بها احدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة افتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط انشاء هذا الدين، أما الناتج المحلي الإجمالي فهو مجموعة القيم السوقية النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة [١].

وتتمثل أهمية مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في إعطاء صورة اجمالية لعبء الدين العام المحلي وكذا لقوة استقرار الاقتصاد فيما يتعلق بالدين العام، ويعتبر بمثاب مؤشرا استرشاديا لتقييم الموقف المالي لأي دولة أو إقليم ومدى قدرتها على سداد دينها العام، ويتسم الموقف المالي لدولة ما وفقا لهذا المؤشر بعدم الاستدامة المالية في الحالات الأتية:

- إذا كانت معدلات مؤشر الدين العام للناتج المحلي الإجمالي من معدلاتها التاريخية.

[١]- عصماني مختار، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦، مجلة المعارف، العدد ٢٥، ٢٠١٨، ص٤٠٠.

- إذا ارتفعت نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي نظيرتها في دول أخرى[١].
- إذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي يحتاج الى تغيير كبير في السياسات المالية المتبعة حاليا.

٢- مؤشر الفائض أو العجز الأولي:

يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والايرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، ويقوم هذا المؤشر على أن السياسة المالية المحققة للاستدامة المالية يجب أن تحتفظ بنسبة فائض اولي للموازنة العامة الى الناتج المحلي عند مستواها الحالي وذلك لضمان ثبات نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

نسبة الفائض الأولي الى الناتج المحلي الإجمالي = (سعر الفائدة الحقيقي- معدل النمو الاقتصادي) × نسبة الإيرادات الحكومية الى الناتج المحلي[٢].

٣- مؤشر فجوة الضرائب:

هذا المؤشر يساعد على رصد وتحليل تطول الحصيلة الضريبية باعتبارها أحد المتغيرات الرئيسية في تنفيذ سياسات المالية العامة وتمويل أعباء الأنشطة الحكومية، بمعنى أوضح المؤشر يبحث في مدى مساهمة الضريبة في الإيرادات العامة إلا أنه لا يمثل شرطا كافيا للحكم على استدامة السياسات المالية للحكومة. ويهدف هذا المؤشر الى تقليل الفرق بين الحصيلة الضريبية المحققة للاستدامة المالية وبين الحصيلة الضريبية الفعلية وبناء عليه تكون الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي المستهدفة لذلك هي:

نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الإجمالي = نسبة الانفاق الاولي الى الناتج المحلي الإجمالي (بدون مدفوعات الفائدة) + (سعر الفائدة الحقيقي – معدل نمو الناتج الحقيقي) × نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي.

$$t^M = E(e + (e - g)d)$$

t^M = نسبة الضرائب المستهدفة لتغطية الانفاق الاولي.

e = الانفاق الاولي الى الناتج

r= سعر الفائدة الحقيقي

---

[١]- خن فتحي، تقييم الاستدامة المالية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، دامعة بسكرة، العدد ٣٤، ٢٠١٦، ص٦٥.

[٢]-مجدولين محمد عبده سعيد، مرجع سابق، ص ٢٥.

g= معدل نمو الناتج الحقيقي

d= نسبة الدين العام الى الناتج[1].

أي ان الضرائب المستهدفة تغطي الجزء من اجمالي النفقات الأولية، ونفقات خدمة الدين الذي لا يغطي من خلال عوائد النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

٤- النظام المحاسبي للعدالة بين الأجيال:

لقد تطور هذا النظام في التسعينيات من القرن الماضي في البلدان الأوروبية لقياس مدى توزيع الأعباء بشكل عادل بين الأجيال والتي تشير الى مقدار الزيادة او التخفيضات المتوقعة في الضرائب الحالية او التخفيض او الزيادة في الانفاق، وذلك من اجل ان يكون المولود حاليا او في المستقبل على نفس الدرجة من الرفاهية.

المطلب الثالث: نماذج قياس الاستدامة المالية:

تعددت النماذج المتبعة والأكثر شيوعا لقياس الاستدامة المالية، ومنها ما يلي:

١- نموذج قياس صندوق النقد الدولي:

فقد بين (Charles wyplosz) أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتبعان نموذجا قياسيا لتقييم استدامة الدين العام الداخلي والخارجي، وأن هذا النموذج قابل للتعميم على جميع الدول لما يتمتع به من شفافية الى جانب اعتماده على صيغة قياسية.

حيث وجد ان صندوق النقد الدولي وضع خطوات لاستدامة الدين الخارجي وهي:

- الخطوة الأولى: بناء مخطط مستقبلي لمدة خمس سنوات لكل دولة، يوضح التوقعات الخاصة بكل مؤشر يؤثر في حجم الدين الخارجي مثل الحساب الأولي للناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الفائدة وسعر الصرف ومعدل التضخم.
- الخطوة الثانية: استخدام الطريقة المحاسبية لقياس تطور حجم الدين الخارجي، ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي على مدى خمس سنوات مقبلة.

[1]- مجدولين محمد عبده سعيد، مرجع سابق، ص٢٦.

- الخطوة الثالثة: اختبار الصدمات الخارجية والداخلية التي تؤثر على المؤشرات المتوقعة في الخطوة الأولى، ويتم اختبار الصدمات على ثلاثة مؤشرات وهي:[1]

سعر الفائدة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، رصيد الحساب الجاري، ويتم تغيير هذه المؤشرات بنسبة انحراف معياري 0.5% على مدى خمس سنوات مقبلة، أما المؤشرات الأخرى بنسبة انحراف معياري 0.25% على مدى أكثر من خمس سنوات، كذلك أن معدل سعر الصرف يتم خفضه بنسبة ٣٠% مرة واحدة عند بداية فترة الاختبار.

- الخطوة الرابعة: التوصل الي التقييم الخاص بهذه المديونية بعد تحليل نتائج اختبار استدامة الدين الخارجي، أي إذا كان مستواها مرتفعا يتطلب العمل على خفضه، أو أن هذا المستوى في الحدود الآمنة وأن الدولة تستطيع الاستمرار في سداد المديونية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل دون الحاجة الى إعادة الجدولة.

٢- نموذج الرصيد الأولي المثبت للدين:

فقد بين (Blanchard Oliver)، ما هو مستوى الميزان الجاري الذي عنده يمكن ثبات أو استقرار معدل الديون، وهذا النموذج يرصد المعدل الحالي للدين ونسبته للناتج المحلي الإجمالي، وفقا لهذا النموذج يتم حساب الرصيد الأولي الذي يحقق الاستقرار الدائم لمعدل الدين.

وأهم افتراضيين لهذا النموذج هما:

أ- تطور سعر الفائدة الحقيقي

ب-معدل نمو الناتج المتوقع أو المحتمل.

وكلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يفوق سعر الفائدة الحقيقي تتحقق الاستدامة المالية ولكن من الضروري النظر الى مدى قدرة الدولة على زيادة إيراداتها لمقابلة نفقتها الناتجة عن التوسع في الدين الخارجي.

[1] مجدولين محمد عبده سعيد، كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام وتعزيز استدامة القدرة المالية في الاقتصاد اليمني: دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد- القاهرة، ٢٠١١. ص٢٧.

٣- نموذج قياس قدرة الدولة على خدمة الدين:

يهدف نموذج التر الى قياس قدرة الدولة على خدمة الدين من خلال ثلاث شروط وضعها التر في صورة معادلات حتى تستطيع أي بلد تقابل مدفوعات خدمة الدين وهي:

- المعادلة الأولى[١]: تقوم على أساس مقابلة الموارد الكلية المتاحة (الاستخدامات) مع فرضية أن مدفوعات خدمة الدين تساوي (x) في سنة من السنوات

$$Y+L= C + I +X \quad \text{(١)}$$

حيث أن:

Y: حجم الناتج القومي الإجمالي

L: رأس المال الأجنبي الداخل للبلد + استخدامات العملة الأجنبية

C: الاستهلاك المحلي

I: الاستثمار المحلي

X: مدفوعات خدمة الدين

توضح هذه المعادلة أن حجم الناتج القومي بالإضافة إلى رأس المال الأجنبي الداخل للبلد الذي يتضمن أي استخدام إضافي للاحتياطي من العملة الأجنبية يجب أن يزيد عن الاستهلاك المحلي بمقدار ما يدفع لخدمة الدين.

- المعادلة الثانية: تقوم على أساس مقابلة المدخرات المحلية بالاستثمارات المحلية مع فرضية أن مدفوعات خدمة الدين تساوي (x):

$$S+L = I+ X \quad \text{(٢)}$$

حيث أن:

S: الادخار المحلي

L: رأس المال الأجنبي الداخل للدولة

I: الاستثمار المحلي

X: خدمة القروض

---

[١]- مجدولين محمد عبده سعيد، مرجع سابق، ص٣٠.

وتشير هذه المعادلة الى ان الادخار المحلي بالإضافة الى رأس المال الأجنبي يجب أن يكون أكثر من الاستثمار بمقدار ما يدفع لخدمة القروض.

- المعادلة الثالثة[١]: تتعلق بالموارد الأجنبية المتاحة واستخداماتها:

$$P+ F= M \quad (٣)$$

$$(P+F)-M= X$$

حيث أن:

P: حصيلة النقد الأجنبي من صادرات الدولة في سنة معينة

F: المراد الأجنبية التي تحصل عليها الدولة في سنة معينة

M: المبالغ المطلوبة لتمويل الواردات في نفس السنة

X: مدفوعات خدمة الدين (فوائد+ الأقساط) في نفس العام

تشير هذه المعادلة إلى أن حصيلة النقد من الصادرات المنظورة وغير المنظورة مضافا اليها اجمالي ما حصلت عليه الدولة من الموارد الأجنبية مثل القروض والمساعدات الاستثمارية الأجنبية يجب أن تزيد عن المبالغ الطلوبة لتمويل الواردات وبذلك القدر الذي تتطلبه مبالغ خدمة الدين الخارجي.

٤-نموذج السكون (الاستقرار):

من أهم النماذج القياسية المستخدمة في تحليل الاستدامة المالية، ما يعرف بنموذج السكون (الاستقرار) للفروق الأولى لمتغير الدين العام ويتم اجراء هذا النموذج باستخدام النماذج القياسية (ديكي فولر الموسع) augmented dickey – Fuller (ADF) or stationary teast Philips-perron (pp)

ويمكن التعبير عنه بالنموذج: $y_t = \rho y_{t-1} + \varepsilon$

وحتى يتسم هذا المتغير بالسكون يجب ان تكون القيمة المطلقة لمعلمة النموذج: ١> $/\rho/$ واذا كانت ١=$/\rho/$ فإن المتغير لا يتسم بالسكون ويمكن القول ان اختبار السكون يقوم على الفروض التالية:

الفرض العدمي: ١= ρ: H_o

الفرض البديل:1>ρ : H_i

[١]- مجدولين محمد عبده سعيد، مرجع سابق، ص٣١.

ويشير رفض الفرض العدمي الى أن سلسلة الفروق الأولى لمتغير الدين العام تتسم بالسكون ومن ثم يعني تحقيق فرضية الاستدامة المالية، أما في حالة عدم رفض الفرض العدمي فإن ذلك يعني عدم تحقيق فرضية الاستدامة المالية.

٥- نموذج التكامل المتناظر:

ويعتمد هذا النموذج على تحليل التكامل المتناظر لكل من الإيرادات والنفقات العامة، وهو النموذج الذي اتبعه كل من هاملتون وفلافين.

وبأخذ النموذج الصورة التالية:

$$Re\ v_t = \rho_1 + \rho_2 Ex\rho_t + E_t$$

وتتحقق فرضية وجود متجه للتكامل المتناظر إذا كانت $\rho_2 = 1$ فإن ذلك يعني تحقق الاستدامة المالية، أما في حالة ثبات عدم تحقق التكامل المتناظر وكانت $\rho_1 < 1$ فإن ذلك لا يضمن تحقق الاستدامة المالية.[١]

$$\rho_2 = 1$$
$$\rho_1 < 1$$

لقد كان الهدف من وراء استعراض نماذج قياس الاستدامة المالية هو التعرف على الأسلوب المتبع في معالجة استدامة الدين العام، وسوف يتم التركيز على تطبيق نموذج اختبار السكون ونموذج التكامل المتناظر في موضوع الدراسة في الفصل الثاني، اما فيما يخص سبب اختيار هذين النموذجين هو قيام هذه النماذج على قياس الاستدامة المالية عن طريق تطور قيمة متغيرات السياسة المالية بالاعتماد على البيانات الحالية، كما ان هذه النماذج تعمل على قياس الوضع المالي للدولة ومدى قدرة اقتصادها على السيطرة على عجز الموازنة العامة والدين العام الداخلي والخارجي وتحقيق الاستدامة المالية المستقبلية بالإضافة الى بعد هذه النماذج عن التعقيدات وانتهاج البساطة.

[١]- مجدولين محمد عبده سعيد، مرجع سابق، ص٣٤.

خلاصة الفصل:

أعطية للتنمية الاقتصادية الكثير من التعاريف انطلاقا من اعتبارها أداة لزيادة الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك حيث تناولت الّدراسات التي أسس لها في فترة الثمانينات التنمية الاقتصادية على أساس أنها وسيلة لزيادة الدخل الخام سواء الفردي أو الوطني، حيث اعتبرت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلالها مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.

وقد نجحت بعض الدول النامية في تطبيق سياسة مالية رشيدة مثلما حدث مع دول جنوب شرق آسيا حيث ساهمت السياسة المالية المنضبطة في تحقيق معدلات مرتفعة من الاستثمار، في ظل تحقيق مالية متوازنة أي الوصول الى هدف الاستدامة المالية.

ويمكن تعريف الاستدامة المالي على أنه عندما تكون الدولة قادرة ماليا على أن تواصل خدمة ديونها في الحاضر والمستقبل مع أقل قدر من الضرر، وأن تكون لديها القدرة على خلق الثروة في المجتمع. وان الاستدامة المالية تحقق عندما تظل نسبة الدين العام للناتج الثابتة، بحيث تعود إلى مستويات الاصلية في حالة حدوث أي تغيرات أو احداث طارئة، وأن الموارد المالية للدولة قادرة على تغطية أعباء الدين المستقبلية دون الحاجة لإعادة الجدولة، أو دون تراكم تلك الأعباء.

الفصل الثانـي:

مساهمة الاستدامة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الثاني : مساهمة الاستدامة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية :

بعد العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي في سنة ٢٠٠٠، تحسنت الأداءات الإقتصادية والمالية للجزائر بين ٢٠٠١ و٢٠١٤ مدعمة كما تشهد على ذلك الأداءات القوية للنمو الإقتصادي خارج المحروقات الذي تجره برامج الإنعاش ودعم النمو. أدى استمرار ارتفاع متوسط سعر البترول في 2018 (+ ٣٢,٢%) بعد الانخفاضات الحادة المسجلة في ٢٠١٥ و ٢٠١٦ الى تقليص العجوزات في كل من الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة .[١]

المبحث الأول : مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر .

المطلب الأول : مؤشرات الأداء الاقتصادي الكي والمالي في الجزائر .

بعد العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي في سنة ٢٠٠٠، كانت الأداءات الاقتصادية والمالية للجزائر بين ٢٠٠١ و٢٠٠٨ مدعمة كما تشهد على ذلك الأداءات القوية للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، الذي تجره برامج الإنعاش ودعم النمو. كما كانت الأداءات المالية الكلية للجزائر من جانبها جد متميزة.

عرفت الجزائر تسع سنوات من التحسن في وضعيتها المالية الخارجية وتزأيد تعزيزها، مثمنة على مكاسب استقرار الاقتصاد الكلي. كان نمو الجزائر البالغ النشاط في السنوات الاخيرة مدفوعا بانتاج عال من الهيدروكربونات والنشاط المتسارع في الخدمات و التشييد و الاشغال العامة. حيث تم تخفيض البطالة إلى النصف مع زيادة خلق الوظائف في قطاع الهيدروكربونات، رغم أن البطالة لاتزال مرتفعة فيما بين الشباب [(1)]. رغما عن برنامج استثمار عام طموح تم الاضطلاع به لمعالجة الحاجات الملحة للبنية التحتية، والحاجات الاجتماعية. تشمل أولويات الجزائر العليا تعزيز الانتاجية و تنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات .

[١] تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر ، بنك الجزائر سنة ٢٠١٨ ، ص٤

[(1)] أضواء على الجزائر ، مجلة التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي يونيه ٢٠٠٨ ص ٥٥.

الشكل رقم (٢-١) مكونات الكلية للاقتصاد الجزائري.

منحنى اسعر النفط ، نمو الناتج ، الاستثمار العام ، الميزانية الجزائرية(٨٠-٢٠٠٥)

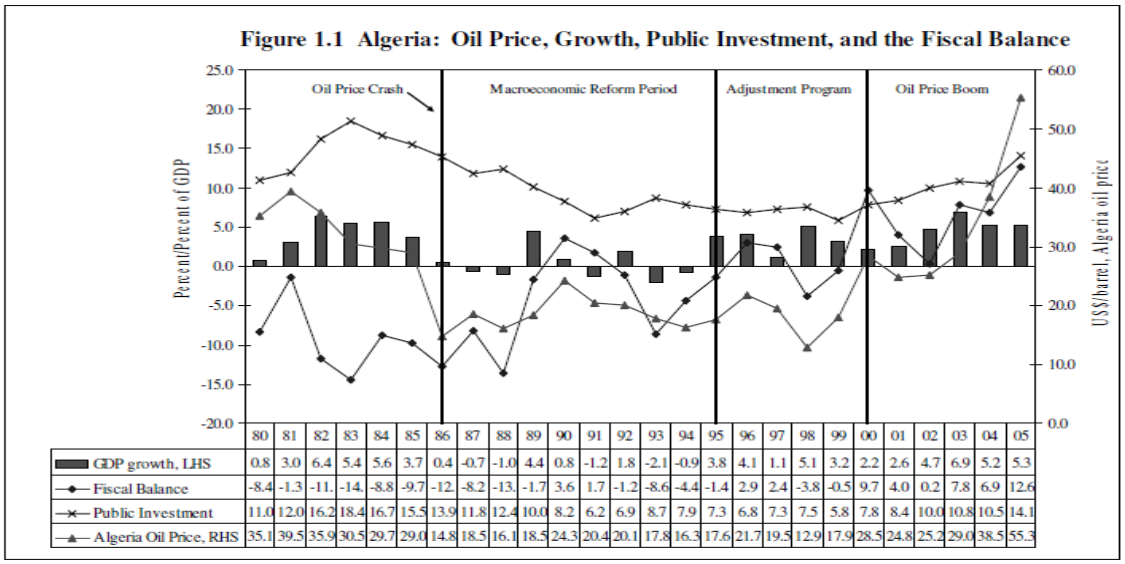

	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05
GDP growth, LHS	0.8	3.0	6.4	5.4	5.6	3.7	0.4	-0.7	-1.0	4.4	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.3
Fiscal Balance	-8.4	-1.3	-11.	-14.	-8.8	-9.7	-12.	-8.2	-13.	-1.7	3.6	1.7	-1.2	-8.6	-4.4	-1.4	2.9	2.4	-3.8	-0.5	9.7	4.0	0.2	7.8	6.9	12.6
Public Investment	11.0	12.0	16.2	18.4	16.7	15.5	13.9	11.8	12.4	10.0	8.2	6.2	6.9	8.7	7.9	7.3	6.8	7.3	7.5	5.8	7.8	8.4	10.0	10.8	10.5	14.1
Algeria Oil Price, RHS	35.1	39.5	35.9	30.5	29.7	29.0	14.8	18.5	16.1	18.5	24.3	20.4	20.1	17.8	16.3	17.6	21.7	19.5	12.9	17.9	28.5	24.8	25.2	29.0	38.5	55.3

Source : Bank Staff estimates. Data for 2005 are projections.

المصدر : Document of the World Bank, People's Democratic Republic of Algeria A Public Expenditure Review .Assuring High Quality Public Investment ,Report No.36270-.DZ.August 15,2007.P3

المطلب الثاني : تطور الناتج المحلي الإجمالي و حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر :

أولا : تطور الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الجدول رقم (٤-٠١) نلاحظ الإنتعاش المسجل خلال سنة ٢٠١٠ المميز بارتفاع إجمالي الناتج الداخلي بنسبة ٣,٤% متبوعا بتباطؤ في النمو الذي عاد إلى وتيرته سنتي٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ويقدر إجمالي الناتج الداخلي ١٤٣٨٤,٨ مليار دينار في سنة ٢٠٠١ بنسبة نمو قدرة بـ ٢,٤%، كما عرف النشاط الاقتصادي تباطؤ سنة ٢٠١٣، ويرجع إلى تردد نمو الطلب الإجمالي وانخفاض إنتاج المحروقات، بينما يبقى نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرا عند ٧,١%.

جدول رقم (٢-٠١) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للاقتصاد الوطني للفترة (1990-2020) **نسبة مؤوية**

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
4,463	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	GDP[1]
12,48	5,07	0,97	20,0	11,5	0,21	6,01	20,5	24,2	18,2	7,53	17,8	34,1	NGDP per capita
2015	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	
7,050.7	6,799.22	6,550.30	6,37	6,16	5,98	5,77	5,68	5,55	5,37	5,28	4,99	4,78	GDP
3.7	2.7	3.8	6.8	17.9	17.9	-11.4	16.6	8.6	7,4	8,4	17,3	13.1	NGDP per capita
								2020	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	
								7,06	7,51	7,45	7,37	7,27	GDP
								5.9 -	0.8	1.2	1.3	3.2	NGDP per capita

المصدر : من جمع الباحث اعتمادا على : الديوان الوطني للاحصائات
Copyright: ©IMF, 2021 Source: World Economic Outlook Outlook -

ثانيا: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي:

يبقى معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل النمو الديمغرافي وهو ما جعل الدخل الفردي يواصل نموه بحوالي نقطة مئوية في الاجل الطويل، مما انعكست على الكثير من فئات المجتمع الجزائري خلال المرحلة الاخيرة، وذلك بسبب السياسات الاجتماعية المتبعة وسياسات التضامن الوطني وسياسات الأجور، حيث ارتفع معدل صافي الدخل الشهري في القطاع المنتج خارج الفلاح إلى٣١٧٥٥ دينار سنة ٢٠١٣، بنسبة ١,٧٦ مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون، والشكل التالي يوضح تطور معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للاقتصاد الوطني مقارنة مع المعدل العالمي.

الشكل رقم (٢-٢) نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للاقتصاد الوطني .

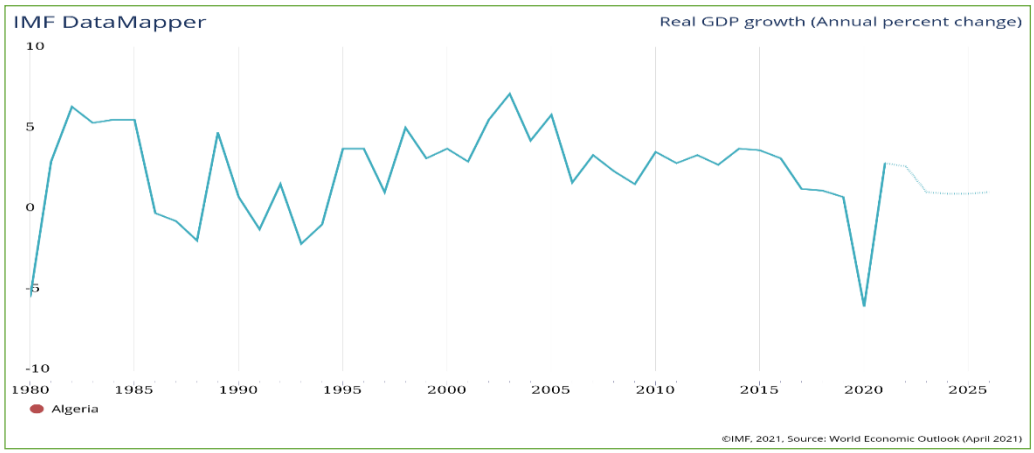

المصدر :نقلا عن موقع قاعدة بيانات الصندوق النقد الدولي:
World Economic Outlook (April 2021) - Real GDP growth (imf.org).

[1] Gross domestic product, constant prices.(مليار دج)

المطلب الثالث : مكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق في الجزائر :

أولا : الاستثمار : بلغ وسطي معدل النمو السنوي للاستثمار الإجمالي نحو ٦,١% خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٧)، ويعود ذلك نتيجة للإجراءات التي قامت بها الحكومة لتشجيع الاستثمار سواء من حيث تخفيض الشرائح الضريبية على الدخل أو من حيث السياسات الاقتصادية المحفزة للقطاع الخاص لأداء دورها في عملية التنمية، وتبسيط الإجراءات الإدارية لإقامة المشاريع التنموية فقد تضاعف الانفاق الاستثماري (٧٧٠) مليون دينارعام ١٩٩٨ إلى (١٣٤٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٣ وبلغ (٣٢٢٠,٤) عام ٢٠٠٧.[1]

ثانيا : الاستهلاك: بلغ وسطي معدل نمو الاستهلاك الإجمالي ٣,٣% للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ حيث تراجع وسطي نمو الاستهلاك الخاص من ٣,٩% إلى ٣,١ وانخفض وسطي معدل نمو الاستهلاك العام من ٥% إلى ٤,٦% لنفس الفترة. و تراجعت نسبة الاستهلاك الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١٠% من ٥٥,٣%(٢٠٠٣) إلى ٤٣,١%(٢٠٠٧)، ويعود ذلك إلى تراجع نسبة الاستهلاك الخاص إلى الناتج من ٥٥% إلى ٤٣%.

ثالثا: القطاع الخارجي : كان معدل نمو الصادرات الوسطي الفعلي أقل من ٢,٣% سنوياً، في حين كان وسطي معدل نمو المستوردات ١,٢%، و كانت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تترأوح بين٢٣ % إلى ٢٥,٦% بينما كان وسطي نسبة الصادرات إلى الناتج من ٢٣% إلى ٣٥% خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٧. ويلاحظ من البيانات أن هناك تذبذبا وعدم استقرار **Instability** في حجم الصادرات الجزائرية، وكذلك نسبة هذه الصادرات إلى الناتج المحلى الاجمالي .[١]

---

[1] International Monetary Fund , **Algeria: Statistical Appendix ,** IMF Country Report No. 08/102, March 2008.

[١] المرجع السابق.IMF Country Report No. 08/102, March 2008 ، اضافة إلى اعداد سابقة Report

الفصل الثاني : مساهمة الاستدامة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر :

المبحث الثاني : تطور مؤشرات السياسة المالية في الجزائر :

المطلب الأول : تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ :

مع إنطلاق مشروع الإنعاش الاقتصادي (١٩٩٩-٢٠٠٤) ومشروع دعم النمو الاقتصادي (٢٠٠٥- ٢٠٠٩)، حيث تم تخصيص ميزانية إنفاقية ضخمة قدرت بـ٧ ملايير دولار لمشروع الإنعاش الاقتصادي موزعة على سنوات المشروع ، و٥٠ مليار دولار لمشروع دعم النمو الإقتصادي موزعة على سنوات المشروع . وموازنة مع ذلك ارتفعت أسعار البترول من١٧,٩٧ دولار للبرميل سنة ١٩٩٩ إلى حوالي ٣٨,٢٧ دولار للبرميل سنة ٢٠٠٤، كما شهدت ٢٠٠٦ التسديد المسبق للديون الخارجية وتم تخفيضها إلى حوالي٤,٧ مليار دولار وهي ديون تجارية لدى نادي لندن.

كل هذه العومل ساهمت في رفع و تيرة الإنفاق العام من١٠٩٨٥٧٦٧١٥ ألف دج سنة ١٩٩٩ إلى١٢٥١٧٩٤١٧٦ ألف دج سنة ٢٠٠١، وبنسبة تراجع 0.30%عن سنة ٢٠٠٠، وكان متوسط معدل نمو النفقات العامة لسنوات ٢٠٠٢ إلى٢٠٠٧ يساوي ١٦%، واستمرت النفقات العامة في التزايد لكن بتراجع متوسط معدل النمو السنوي حيث بلغ ١٠% سنة ٢٠١٠. وبمعدل نمو سنوي مركب لسنوات ١٩٩٩-٢٠١٤ قدره ١٣,٨٢%.

الجدول رقم (1-2) : تطور الانفاق الحكومية في الجزائر (١٩٩٠-٢٠٢٠)

الوحدة : مليون الدينار الجزائري

السنة	الإنفاق الحكومي G	السنة	الإنفاق الحكومي G
1990	140,012	2004	1,920,000
1991	195,300	2005	1,950,000
1992	327,900	2006	3,623,758
1993	503,950	2007	3,623,758
1994	535,272	2008	4,322,861
1995	734,875	2009	5,191,458
1996	848,600	2010	5,860,860
1997	914,100	2011	6,618,426
1998	976,721	2012	7,428,667

6,879,821	2013	1,080,692	**1999**
7,656,166	2014	1,205,840	**2000**
7,263,652	2015	1,324,756	**2001**
7,984,180	2016	1,572,428	**2002**
6,883,215	2017	1,785,197	**2003**
7726.3	2018		

المصدر : أعداد الجريدة الرسمية الخاصة بقانون المالية من سنة ١٩٩٠ إلى ٢٠١٧ ، البنك الدولي.

المطلب الثاني : تطور مكونات الإيرادات العامة في الجزائر للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠.

بلغ معدل النمو السنوي لمجموع الايرادات العامة كمتوسط لسنوات١٩٩٠ إلى١٩٩٨ نسبة ٢٠%. وباستثناء تراجع معدل نمو الايرادات العامة لسنة٢٠٠٣،- ١,٦٨%. ارتفعت الايرادات العامة من١٥٢٨ مليار دينار سنة ٢٠٠٤ لتبلغ١٨٣١ مليار دينار٢٠٠٧. بمعدل نمو سنوي في المتوسط ٧,٧٧ %. وفي ٢٠٠٨ جاء في قانون المالية التكملي قيمة الايرادات الكلية ٢٧٦٣ مليار دينار. ليبلغ سنة ٢٠١٤ وبمعدل متوسط سنوي قدره8.67 % لسنوات الاربعة الاخيرة. والجدول التالي رقم (٢-٣) يوضح تطور الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة.

ونسبة إلى إجمالي الناتج المحلي سجلت الإيرادات العامة نسبة ٢٥% كمتوسط لسنوات ١٩٩٠-١٩٩٨. للترتفع في السنوات٢٠٠١،٢٠٠٢، ٢٠٠٣ إلى نسبة٣٠%، كما بلغ ٢٠% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لسنوات ٢٠٠٦،٢٠٠٧ كمتوسط .

مثلت نسبة الايرادات الجبائية ٦٤,٤٧ % سنة ١٩٩٠ من إجمالي الايرادات العامة، والنسق العام كان لصالح الجباية البترولية فبإستثناء سنة ١٩٩٠، تفوقت الجباية البترولية بنسبة ٥١,٣٢% سنة ١٩٩٥. وهذا يدل على اعتماد الكبير على الجباية البترولية.

انخفضت نسبة الايرادات العادية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من ٢٠,٣% في ٢٠١٢ إلى١٩,٤% في ٢٠١٣. بعد الإرتفاع المسجل بين ٢٠١١ و ٢٠١٢ بـ ٠,٨ نقطة مئوية وبين ٢٠١٠ و ٢٠١١،١,١ نقطة مئوية. انخفضت ايرادات المحروقات في ٢٠١٣ بنسبة ١٢,١ % بعد ارتفاع قدره٥,١% في ٢٠١٢، مقفلة سنة ٢٠١٣ بملغ قدره ٣٦٧٨,١ مليار دينار.[١]

[١] **تقرير بنك الجزائر ٢٠٠٨.**

جدول رقم (٢-٣) يوضح اجمالي الايردات في الجزائر ١٩٩٠-٢٠٢٠

الوحدة : مليون الدينار الجزائري

السنة	الإيرادات الكلية	السنة	الإيرادات الكلية
1990	36,500,000	2004	1,528,000,000
1991	195,300,000	2005	1,635,830,000
1992	328,400,000	2006	1,629,760,000
1993	335,600,000	2007	1,667,920,000
1994	410,000,000	2008	1,683,294,000
1995	586,500,000	2009	1,802,616,000
1996	749,200,000	2010	2,923,400,000
1997	881,500,000	2011	2,992,400,000
1998	901,500,000	2012	3,455,650,000
1999	937,100,000	2013	3,469,080,000
2000	119,075,000	2014	3,820,000,000
2001	1,403,440,000	2015	5103.0
2002	1,457,750,000	2016	5110.1
2003	1,500,250,000	2017	6047.9
		2018	6751.4

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على تقرير بنك الجزائر.

المطلب الثالث : تطور سياسة إدارة الدين العام في الجزائر:

أولا : الدين الداخلي العام في الجزائر ١٩٩٨-٢٠١٨:

وهي السياسة التي يقوم من خالها الخزينة و البنك المركزي بإدارة الدين العام بهدف توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل النشاط الجاري و الإنفاق الجاري للدولة من خلال طرح أذون على الخزانة العامة و كذا توفير التمويل للإنفاق الاستثماري من خلال طرح سندات طويلة الأجل و إبرام القروض المحلية و الدولية .

والملاحظ الزيادات المستمر لدين الداخلي العام ففي سنة ١٩٩٨ سجل الدين قيمة 578,300,000. دج ، و في سنة ٢٠٠٠ بداية خطط الإنعاش الاقتصادي سجل القيمة ١٠٠ مليار ليصل فيسنة ٢٠١٨ الى القيمة 3,990,700,000 دج.

جدول رقم (٢-٤) يوضح اجمالي الدين العام الداخلي ١٩٩٨-٢٠١٨.

الوحدة دج

السنة		السنة	
1998	578,300,000	2009	1,103,900,000
1999	616,200,000	2010	734,000,000
2000	727,400,000	2011	816,300,000
2001	1,022,900,000	2012	1,107,400,000
2002	1,001,500,000	2013	1,214,800,000
2003	982,500,000	2014	1,312,100,000
2004	987,800,000	2015	1,176,600,000
2005	1,000,000,000	2016	1,239,000,000
2006	1,038,900,000	2017	2,493,000,000
2007	1,847,300,000	2018	3,990,700,000
2008	578,300,000		

المصدر : من اعداد الطلبة من تقرير بنك الجزائر ١٩٩٨-٢٠١٨,٠

ثانيا : العجز المالي في الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٨ :

لدراسة حجم العجز المالي و تطوره في الجزائر خلال مدة الدراسة نتتبع البيانات الواردة في الجدول رقم (٤-١٠) الذي يصور الميزان المالي بالقيم الجارية ، و كذلك الجدول رقم (٤-١١) الذي يقيس نسبة العجز المالي من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ متوسط نسبة العجز المالي ٨,١٠% من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (١٩٩٠-١٩٩٥) و شكلت نسبة هذا العجز ٣٣,٤ % عام ١٩٩٣. إلا أنها أخذت بالتناقص خلال العشرة السنوات التالية من خلال إتباع سياسة إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني وتحسن في اسعار النفط. حيث بلغ متوسط العجز المالي بالنسبة إلىGDP للفترة (٤,٠٣%) للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. وإستمر هذا المتوسط بالتحرك بنفس الإتجاه خلال السنوات اللاحقة إذ إنخفض إلى (٣,٦٣%) للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وسجل أقل عجز سنة ٢٠٠١ بنسبة ١,٣٩ % بنسبة لمجموع الإنفاق العام .

و من سنة ٢٠٠٢ أخذ منحى العجز في إرتفاع و يرجع ذلك للمخططات التنمية المتبعة وسياسة الإنفاقية التوسعية ، فبلغ العجز ١٥,١٧ % عام ٢٠٠٣ ليصل إلى٣٦,٦٢ % عام ٢٠٠٦. و تضاعفت نسبة العجز بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ سجل١٩,٩١%، ويبرر ذلك الزيادة في حجم الإنفاق المتفوقة على الإيرادات بسبب زيادة كتلة الاجور من جهة وبرامج الإنفاق الإستثماري المختلفة. حيث بلغ العجز سنة ٢٠١٣،٣٠٥٩ مليون دينار بنسبة من إجمالي الإنفاق العام ٤٤,٤٨%، هذا شهدت السنوات الأخيرة تقارب في معدلات العجز وكان متوسط نسبة العجز بالنسبة إلىGDP للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ يعادل ١٦,٩٣ % .

الجدول رقم (٢-٥) العجز أو الفائض في الميزانية العامة للجزائر.

للفترة ١٩٩٠-٢٠١٨.

السنة	العجز او الفائض	السنة	
1990	103,512,000 -	2005	314,170,000
1991	0	2006	963,514,977
1992	500,000	2007	1,821,142,361
1993	168,350,251-	2008	2,398,861,696
1994	125,272,877	2009	2,404,858,485
1995	148,375,979	2010	2,779,360,823
1996	99,400,000	2011	3,626,026,634
1997	84,700,000	2012	3,973,017,056
1998	78,721,650	2013	3,059,821,144
1999	161,476,715	2014	3,437,986,576
2000	226,727,164	2015	2,160,652,000
2001	17,414,176	2016	2,874,080,000
2002	102,094,167	2017	835,315,000
2003	259,659,900	2018	974,900,000
2004	392,000,000		

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الدارسة .

بلغ متوسط نسبة العجز المالي ٨,١٠% من الناتج المحلي الإجمالي خلال

المدة (١٩٩٠-١٩٩٥) و شكلت نسبة هذا العجز ٣٣,٤ % عام ١٩٩٣. إلا أنها أخذت بالتناقص خلال العشرة السنوات التالية من خلال إتباع سياسة إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني وتحسن في اسعار النفط. حيث بلغ متوسط العجز المالي بالنسبة إلىGDP للفترة (٤,٠٣%) للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. وإستمر هذا المتوسط بالتحرك بنفس الإتجاه خلال السنوات اللاحقة إذ إنخفض إلى (٣,٦٣%) للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وسجل أقل عجز سنة ٢٠٠١ بنسبة ١,٣٩ % بنسبة لمجموع الإنفاق العام .

و من سنة ٢٠٠٢ أخذ منحى العجز في إرتفاع و يرجع ذلك للمخططات التنمية المتبعة وسياسة الإنفاقية التوسعية ، فبلغ العجز ١٥,١٧ % عام ٢٠٠٣ ليصل إلى٣٦,٦٢ % عام ٢٠٠٦. و تضاعفت نسبة العجز بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ سجل١٩,٩١%، ويبرر ذلك الزيادة في حجم الإنفاق المتفوقة على الإيرادات بسبب زيادة كتلة الاجور من جهة وبرامج الإنفاق الإستثماري المختلفة. حيث بلغ العجز سنة ٢٠١٣،٣٠٥٩ مليون دينار بنسبة من إجمالي الإنفاق العام ٤٤,٤٨%، هذا شهدت السنوات الأخيرة تقارب في معدلات العجز وكان متوسط نسبة العجز بالنسبة إلىGDP للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ يعادل ١٦,٩٣ % .

الملاحظ أن الحكومة لجأت إلى تنظيم ميزانتياتها باستخدام وسيلة التمويل بالعجز، وذلك لتمويل جزء من نفقات الخدمات العامة، بسبب زيادة النفقات الإعتيادية دون أن ترافقها زيادة مماثلة أو مقاربة في الايرادات العامة وهذا ما أدى إلى زيادة وسيلة التمويل بالعجز وبشكل متواصل كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل رقم (٢-١)

تطور العجز الحكومي في الجزائر للفترة ١٩٩٠-٢٠١٨.

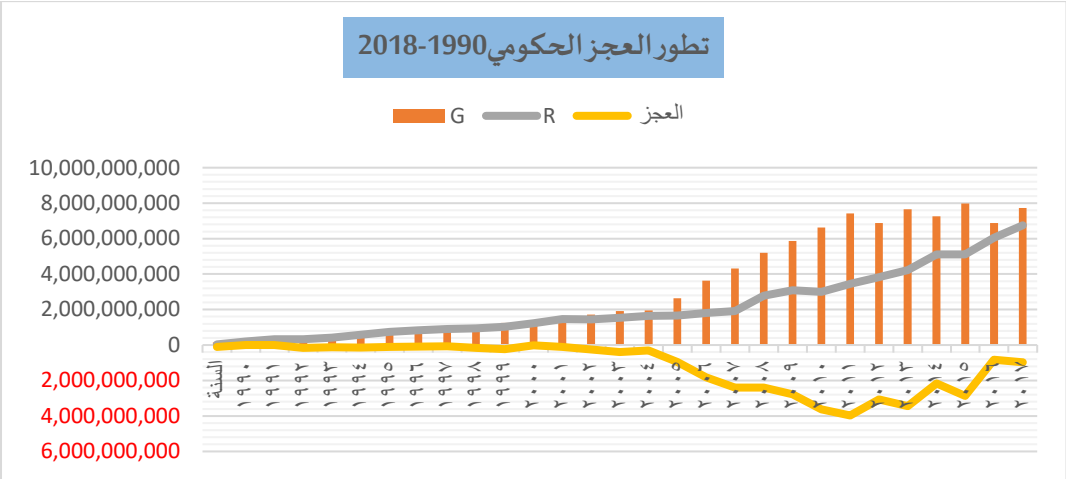

المصدر : من اعداد الطلبة إعتمادا على القوانين المالية لسنوات الدراسة .

إن إستمر العجز في الميزانيات المتتالية مسجلا أرقاما متفاوة، يعبر عن السياسة التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة. رغبة منها في مسيارة برامج النمو الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو مقبولة والحفاظ على النهج الاجتماعي لدولة من خلال زيادة الإنفاق على الحاجات الاجتماعية وتكفل الحكومة بذلك.

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقة لمساهمة الاستدامة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: نموذج اختبار الاستدامة المالية المقترح في المعالجة التطبيقية.

إن شرط الاستدامة وفقا لقيد الموازنة الزمني يقتضي أن تحقق الحكومة في المستقبل فائضاً في الموازنة يكفي لسداد هذا الحجم من الدين العام. بمعنى أن حجم الدين العام الجاري يجب أن يعادل القيمة الحالية للفائض الاولي المتوقع في المستقبل.

ومن أجل معرفة القيمة الحالية لقيود الموازنة في تحديد الاستدامة المالية لابد من الاستعانة ببعض الاختبارات القياسية المتعمقة بتحميل السلاسل الزمنية، من خلال اختبار استقراريه هذه السلاسل من جهة واختبار التكامل المشترك بينها من جهة اخر.

إذ أن وجود تكامل مشترك بين سلسلتي النفقات والايرادات الحكومية يعني وجود علاقة طويلة الاجل بينها، حيث ستكون النفقات الحكومية مرتبطة بالإيرادات الحكومية ولن تتجاوزها بشكل يفضي الى اعسار مالي داخل الدولة وعندها فان الاستدامة المالية ستكون متحققة.[1]

[1] حيدر حسين ال طعمة ، عامر عمران المعموري ، استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية " المملكة العربية السعودية حالة دراسية"، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد الخامس، العدد الثامن عشر، ٢٠١٦ ،جامعة كربلاء، العراق ، ص٢٣٤. Iraqi Academic Scientific Journals - IASJ.

ويمكن قياس الاستدامة المالية باستخدام القيد الزمني للميزانية الحكومية [1](GIBC) ، والذي يوضح العلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية (إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات، التحويلات ومدفوعات الفائدة على الدين) في الأجل الطويل.

ويمكن توضيح نموذج القيد الزمني للميزانية خلال فترة زمنية t كالتالي:

$$G + (1 + r_t)B_{t-1} = GR_t + B_t$$

حيث إن G لإنفاق الحكومي،GRt: الإيرادات الحكومية، Bt الدين الحكومي ، Bt معدل الفائدة على الدين لفترة واحدة.

وتعبر المعادلة (١) عن قيد الميزانية خلال فترة زمنية t، ويوجد قيد مماثل للفترة t+1, ... t+2, t+3

وبحل معادلة (١) باستخدام عمليات تكرارية تسمى (Forward substitutions) نحصل على المعادلة التالية: [2]

$$B_0 = \Sigma_{t=1}^{\infty} \delta_t \{GR_t - G_t\} + \lim_{n \to \infty} \partial_n B_n \qquad (٢)$$

ويدل (δ_t) على سعر الخصم، وتفترض المعادلة أن القيمة الحالية للدين الحكومي (B_0) يساوي القيمة المتوقعة لكل الفوائض الاولية المستقبلية ($\Sigma_{t=1}^{\infty} \delta_t \{GR_t - G_t\}$) إضافةً إلى مجموع القيم الحالية المتوقعة للدين الحكومي، بحيث يؤول الدين الحكومي إلى صفر عندما ($n = \infty$) أي يتحقق شرط عدم التمويل البونزي في المدى الطويل، والذي يعني أن الحكومة لا تقوم بتمويل نفقاتها العامة باستدانة جديدة لسداد العجز في الميزانية، وتالياً، إذا كان جزء النهاية في المعادلة يساوي صفراً، حينئذ يقال إنه توجد استدامة في السياسة المالية.

وتستخدم المعادلة التالية في اختبار شرط الاستدامة المالية لقيد الميزانية الزمني :

$$GR_t = \alpha + bGE_t + \mu_t \qquad (٥)$$

وقد حدد كل من كوينتوس (1995) ومارتن (2000) أربعة سيناريوهات لاختبار شروط

[1] - (Government Intertemporal Budget Constraint (GIB

[2] وحيد عبد الرحمن بانافع ، عبد العزيز عبد المجيد علي ، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان ٧٤- ٧٥/ ربيع – صيف ٢٠١٦، ص ١٩٣.
مؤشرات التنمية العالمية | بنك البيانات(albankaldawli.org)

تحقق الاستدامة، وهي كالتالي:

أ- يكون العجز في وضع استدامة قوية (Strongly Sustainable) إذا كان GR وGE متكاملين و $b = 1$.

ب- يكون العجز في وضع استدامة ضعيفة (Weakly Sustainable) إذا كان GR و GE متكاملين و $0 < b < 1$ ، وقد أثبت هاكيو وراش أن المعيار $0 < b < 1$ يعتبر كافياً لكي يكون العجز مستداماً. كما يشير $b < 1$ إلى أن الإنفاق الحكومي سوف يكون دائماً أكبر من الإيرادات.

ج – يكون العجز غير مستدام إذا كانت b أقل من، أو تساوي صفراً.

د – إذا كان $b < 1$ فهذا يعني أن الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أكبر من النفقات الحكومية.

المطلب الثاني : خطوات الدراسة لاختبار مدى قدرة الجزائر على تحقيق الاستدامة المالية:

هدفت الدراسة إلى تقييم قدرة السلطات المالية على تحقيق الاستدامة المالية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية وفق تطبيق القيد الزمني للميزانية العامة . وقد تم استخدام بيانات سنوية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠ ، وتم الحصول على البيانات من موقع بنك الجزائر. فقد اتبع البحث الأسلوب القياسي، كالتالي:

١- التحقق من مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل والمتمثلة بالنفقات والإيرادات الحكومية، وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة.

٢- التحقق من مدى وجود علاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية في الأجل الطويل باستخدام اختبار التكامل.

٣- تقدير نموذج القيد الزمني للميزانية العامة، الذي يقيس العلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية في الأجل الطويل، والذي يعكس بدوره مدى تحقق شرط الاستدامة المالية في الجزائر.

٣- التعرف إلى مدى قدرة السلطات المالية على تعديل النفقات والإيرادات الحكومية لتحقيق الاستدامة المالية، بناءً على اتجاه السببية بين النفقات والإيرادات الحكومية باستخدام اختبار السببية .

أولا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

ويمكن التحقق من مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل، الإنفاق الحكومي (GE) والإيرادات الحكومية ،(GR) باستخدام اختبار جذر الوحدة التقليدي (ADF)[1]. والشكل التالي يوضح مسار السلاسل الزمنية لكل من الانفاق الحكومي و الإيرادات الحكومية في الجزائر خلال فترة الدراسة .

الشكل رقم (٢-٣)

السلاسل الزمنية لايرادات و الانفاق الحكومي في الجزائر (١٩٩٨-٢٠١٨).

[1] (Augmented Dickey-Fuller)

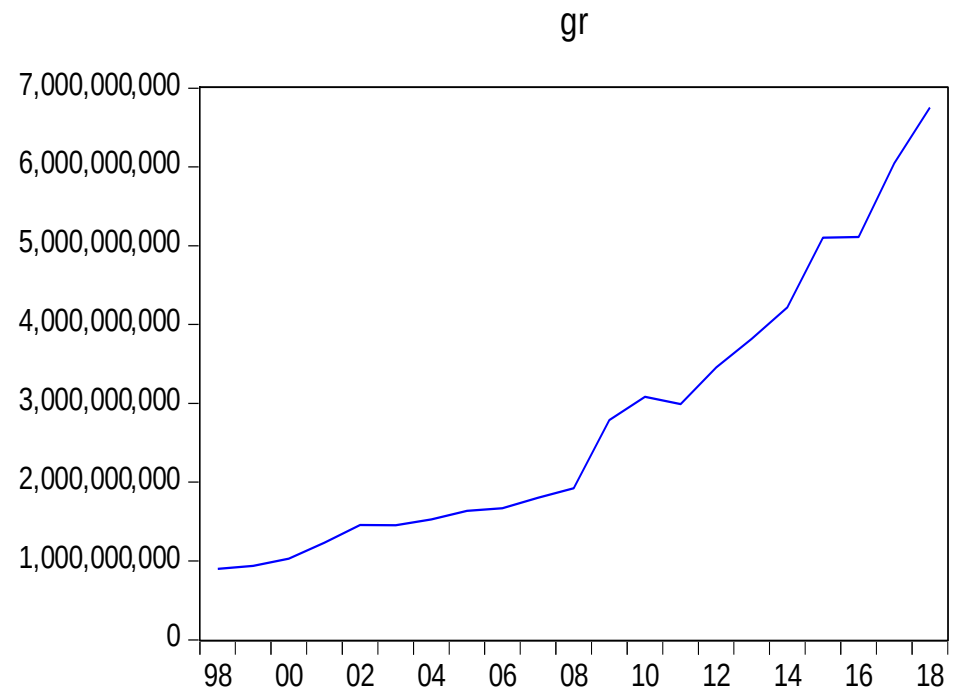

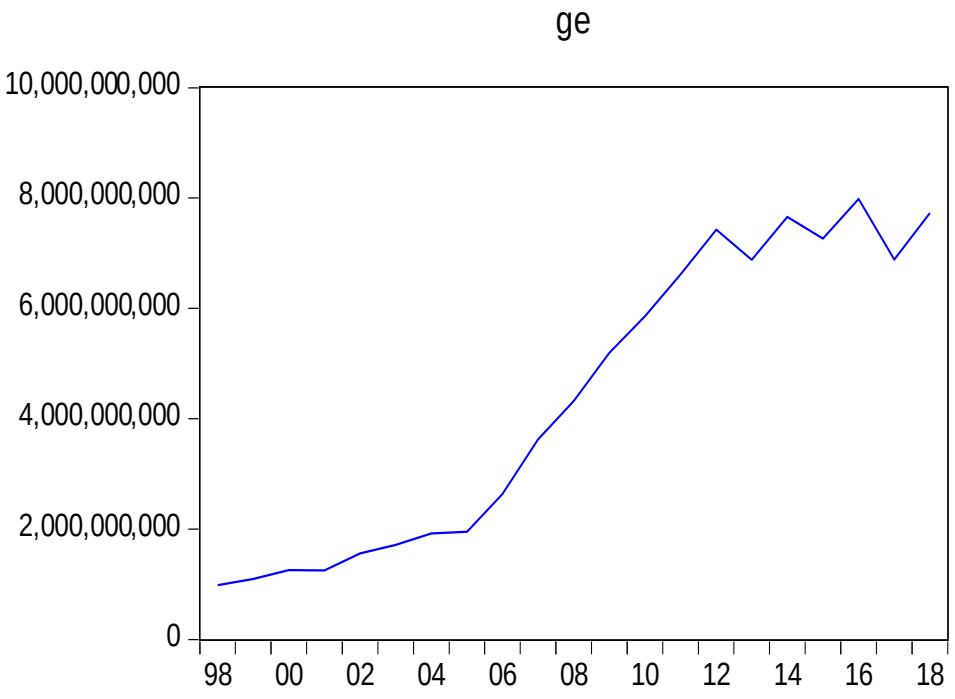

المصدر : من اعدا الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج افيوز ٨

وقد كانت نتائج الاختبار من مخرجات افيوز ٨ مجسدة في الجدول التالي .

الجدول (٢-٦) نتائج اختبار الاستقرار طبقا لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

Variable	Dickey -Fuller Test cls

	Level with intercept and trend	Level with intercept
government expenditure	**-3.435541**	**-1.682735**
government Revenues	**-0.793657**	**0.155738**
At (1%) level of Significance	**-3.190000**	**-2.699769**
At (5%) level of Significance	**-3.770000**	**-1.961409**
At (10%) level of Significance	**-2.890000**	**-1.606610**

من اعداد الطالبة باستخدام برنامج افيوز ٨.

عند حساب الفوق الأولى للمتغيرات الدراسة فان القيم لاحصاء (t) تصبح ذات دلالة إحصائية، ان جميع المعالم المقدرة تزيد عن القيم الجدولية عند مستى معنوية (5%) ، سواء كانت بحد ثابت فقط او بحد ثابت واتجاه عام.

وبناءا عليه فانه يمكن القول بقبول فرضية العدم المتمثلة في عدم استقرارية المتغيرات في مستوياتها وانها تعاني من خاصية الجذر الوحدوي . وهذا يعني ان السلاسل الزمنية ليست سلاسل زمنية مستقرة بالمستوى العام ومستقرة عند الفروق الأولى ، ومنه إمكانية تكاملها تكاملا مشتركا.

ثانيا : اختبار التكامل المشترك :

تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية ، اذ يتم الربط بين مفهوم التكامل المشترك ومفهوم النظرية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بفكرة العلاقة التوازنية في الاجل الطويل حيث ينص نموذج التكامل المشترك على ان المتغيرات الاقتصادية التي تفرض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينهما في الاجل الطويل، مع إمكانية ان يختل هذا التوازن في الاجل القصير ويصحح هذا الاختلال في التوازن بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات للتحرك نحو التوازن في الاجل الطويل.

ويتم اختبار وجود نوازن طويل الاجل بين السلستين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الاجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن – جوسليوس ، Johansen and Juselies).

الجدول رقم (2-7)

نتائج اختبار جوهانسن الانفاق الحكومي و الإيرادات العامة في الجزائر ١٩٩٨-٢٠١٨.

اختبار الأثر (Trace)

Lags interval (in first differences): 1 to 4
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0002	20.26184	35.92362	0.822811	None *
0.0748	9.164546	8.235048	0.402314	At most 1

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

وتصفح النتائج الاختبار عن طبيعة العلاقة طويلة الاجل بين النفقات والإيرادات الحكومية في الجزائر، حيث حيث يبن اختبار الأثر (Trace) ان القيم المحسوبة قد بلغت (35.92362) وهو مايفوق القيمة الحرجة و البالغة (0.822811) عند مستوى معنوية (5%). مما يدل على رفض فرضية العدم (H0:B=0) والقائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك.(r=0) وبالتالي قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك اكبر من الصفر (r=1).

نتائج اختبار جوهانسن الانفاق الحكومي و الإيرادات العامة في الجزائر ١٩٩٨-٢٠١٨.

اختبار القيمة العظمى (Max)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0005	15.89210	27.68857	0.822811	None *
0.0748	9.164546	8.235048	0.402314	At most 1

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

وجاء اختبار القيمة العظمى (Max) مطابق لنتائج اختبار الأثر في الجزائر ، بوجود مشترك بين متغيرات الدراسة. حيث تبين النتائج ان القيمة المحسوبة لمعدل الامكانية (27.68857) اكبر من القيمة الحرجة (0.822811) عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على رفض فرضية العدم و القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك (r=0) وقبول الفرضية البديلة بوجود متجه وحيد للتكامل المشترك (R=1) .

وتشير نتائج اختبار التكامل المشترك لسلسلتي النفقات والإيرادات بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بينهما، ويشير وجود هذه العلاقة الى انه بالرغم من التقلبات الحاصلة في الأمد القصير الا انه في الاجل الطويل سوف يشهد توازنا بين الإيرادات و النفقات الحكومية في الجزائر ، مما يعني ان شرط استقرار العجز و تغطية الدين الحكومي العام

سيتحقق وبذلك تتحقق الاستدامة المالية في الجزائر.

الشكل رقم (٢-٤)

العلاقة طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي و الإيرادات العامة في الجزائر .

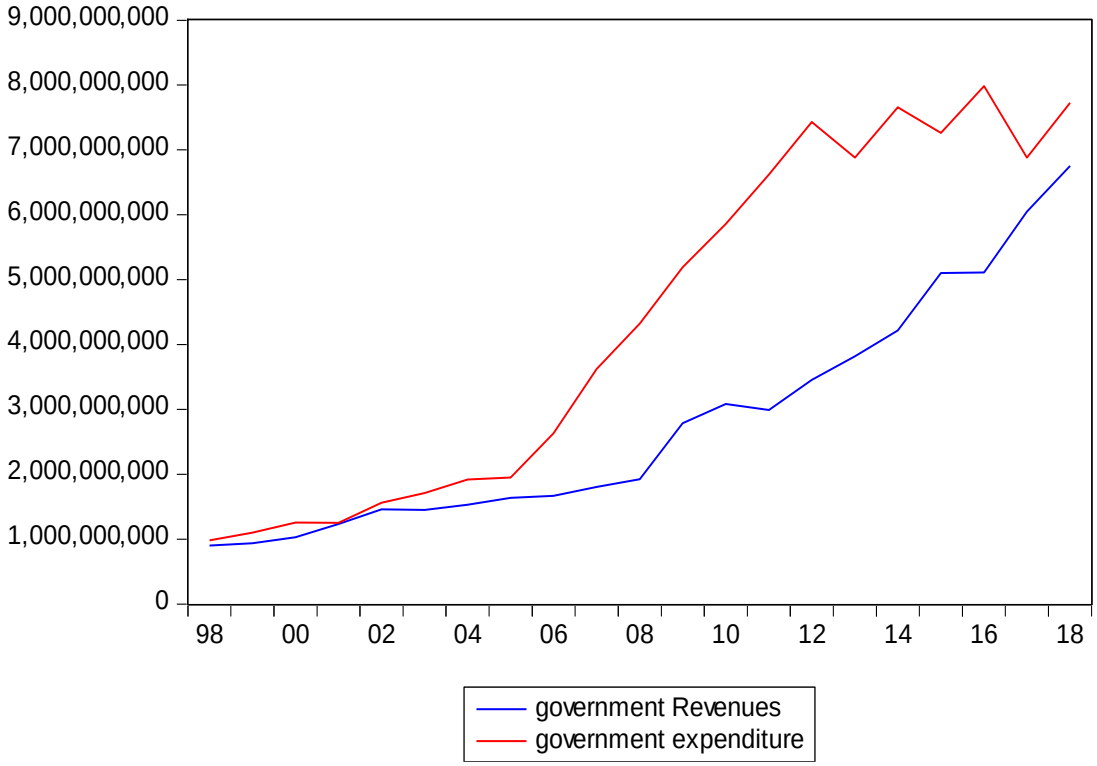

من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج افيوز ٨

ثالثا : اختبار السببية بين الانفاق الحكومي والايرادات العامة في الجزائر(٢٠٠٠-٢٠١٨) :

وأخيراً اختبار اتجاه السببية بين النفقات والإيرادات الحكومية باستخدام ، للتعرف إلى مدى قدرة السلطات المالية في الجزائر على تعديل الإنفاق والإيرادات الحكومية لتحقيق الاستدامة المالية في المستقبل، و هذا باستعمال طريقة جرانجر (Granger).

و من الجدول رقم (٢-٨) ، نلاحظ ان كل قيم F أكبر من احصائية (Fisher) الجدولية ، و هذا عند المستويات الثلاثة ٥ %. وبذلك نرفض الفرضية العديمة ، أي عدم وجود علاقات سببية بين الانفاق الحكومي ومجوع ايرادات الدولة .

ولتحديد درجة الابطاء الضرورية لإجراء اختبار إتجاه العلاقات السببية بين الانفاق الحكومي (GE) ومجموع إيرادات الدولة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠٢٠). قمنا باختبار VAR Lag Order Selection Criteria و كانت قيمة Schwarz information criterion معنوية في الرتبة الثانية(**AIC: 2**) مما يمكننا من إجراء اختبار السببية لجرانج في درجة الابطاء ٢.

الجدول رقم (2-8) اختبار السببية بين الانفاق الحكومي والإيرادات الحكومية .

المتغيرات	فترات الابطاء	F	الاحتمال
GEتسبب GR	٢	0.37605	0.2468
GR تسبب GE	٢	1.54889	0.6933

$F_{17, 17} = 2.31$

من اعداد الطلبة اعتمادا على برناج افيوز ٨

وبناء على ما تم التوصل إليه من النتائج الاحصائية في الجدول رقم (2-1) يمكن استنتاج ما يلي:

١- أن هناك علاقة سببية تبادلية بين الإيرادات العامة والانفاق الحكومي في الجزائر مما يعني امكانية استخدام هذه العلاقة في التحكم في النفقات و توجيهها في المستقبل بناءا على المتوفر من الإيرادات .

٢- وهناك علاقة سبية طويلة الاجل بين النفقات الحكومية و الايرادت في الجزائر مما يثبت تاثير الانفاق الفعال والمثمر في تحفيز وأسباب وزيادة حجم الإيرادات ، مما يستدعي من السلطات توجيه هذه النفقات الى الجوانب الاستثمارية مما ينوع ويعزز مصادر الدخل في الجزائر.

كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النفقات والإيرادات الحكومية، مما يدل على قدرة السلطات المالية على اتخاذ قرارات متزامنة تتعلق بتعديل النفقات والإيرادات الحكومية آنياً، حيث إنه يجب على السلطات المالية اتخاذ قراراتها وفق التكاليف والإيرادات الحدية للموارد والاستخدامات، بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية في المستقبل.

خلاصـــــة الفصـــــل الثـــــاني :

بعد العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي في سنة ٢٠٠٠، كانت الأداءات الاقتصادية والمالية للجزائر بين ٢٠٠١ و٢٠٠٨ مدعمة كما تشهد على ذلك الأداءات القوية للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، الذي تجره برامج الإنعاش ودعم النمو. كما كانت الأداءات المالية الكلية للجزائر من جانبها جد متميزة. الى غاية الازمة النفطية بع ٢٠١١٠ الى سنة ٢٠١٨. ....هذا لم يمنع انكانية الجزائر في الاستمرار في خططها التنموية وفق سايسية مالية تتسم يالاستدامة و عززت ذلك النتائج المتوصل عليها في هذه الدراسة حيث أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النفقات والإيرادات الحكومية، مما يدل على قدرة السلطات المالية على اتخاذ قرارات متزامنة تتعلق بتعديل النفقات والإيرادات الحكومية آنياً، حيث إنه يجب على السلطات المالية اتخاذ قراراتها وفق التكاليف والإيرادات الحدية للموارد والاستخدامات، بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية في المستقبل.

الخاتمة العامة

الخـاتمــة

بعـد البحـث والدراســة فــي موضــوع الاســتدامة الماليــة و مســاهمتها فــي تحقيــق التنميــة المســتدامة توصلنا إلى مجموعة من الإستنتجات مدعمة بنتائج الاختبارات الحاسوبية وهي كالتالي:

I- الاستنتجات العامة:

أ. تعرف لتنمية الاقتصادية بأنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي. أو هي عملية التغيير واعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة. مع التاكيد على ابعادها الاجتماعية و السياسية و الدولية .

ب. وتعرف التنمية المستدامة بذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي.

ج. وتعد السياسة المالية مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، تسعى إلى إدراك نفس أهدافها ، من تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتخصيص الموارد واستغلالها بشكل رشيد ، مع التوزيع العادل لثروات والدخل في ظل الحفاظ على التوازن العام.

د. وتعتبر الاستدامة المالية من المفاهيمن الحديثة في السياسات المالية ، ويمكن تعريفها على أنها تلك الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الانفاق والايرادات على المدى الطويل دون خفض ملائتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية.

II- نتائج الدراسة:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات الحاسوبية نوجزها، حسب تسلسل ورودها في المذكرة كما ياتي :

أ- مع إنطلاق مشروع الإنعاش الاقتصادي (١٩٩٩-٢٠٠٤) ومشروع دعم النمو الاقتصادي (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، حيث تم تخصيص ميزانية إنفاقية ضخمة قدرت بـ٧ ملايير دولار لمشروع الإنعاش الاقتصادي موزعة على سنوات المشروع ، و٥٠ مليار دولار لمشروع دعم النمو الإقتصادي موزعة على سنوات المشروع . وموازنة مع ذلك ارتفعت أسعار البترول من١٧,٩٧ دولار للبرميل سنة ١٩٩٩ إلى حوالي ٣٨,٢٧ دولار للبرميل سنة ٢٠٠٤، كما شهدت ٢٠٠٦ التسديد المسبق للديون الخارجية وتم تخفيضها إلى حوالي٤,٧ مليار دولار وهي ديون تجارية لدى نادي لندن.

ب- باستثناء تراجع معدل نمو الايرادات العامة لسنة٢٠٠٣،-١,٦٨%. ارتفعت الايرادات العامة من١٥٢٨ مليار دينار سنة ٢٠٠٤ لتبلغ١٨٣١ مليار دينار٢٠٠٧. بمعدل نمو سنوي في المتوسط ٧,٧٧ %.

ت- تقوم الخزينة و البنك المركزي بإدارة الدين العام بهدف توفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل النشاط الجاري و الإنفاق الجاري للدولة من خلال طرح أذون على الخزانة العامة و كذا توفير التمويل للإنفاق الاستثماري من خلال طرح سندات طويلة الأجل و إبرام القروض المحلية و الدولية .

ث- الملاحظ أن الحكومة لجأت إلى تنظيم ميزانتياتها باستخدام وسيلة التمويل بالعجز، وذلك لتمويل جزء من نفقات الخدمات العامة، بسبب زيادة النفقات الإعتيادية دون أن ترافقها زيادة مماثلة أو مقاربة في الايرادات العامة وهذا ما أدى إلى زيادة وسيلة التمويل بالعجز وبشكل متواصل.

ج- إستمر العجز في الميزانيات المتتالية مسجلا أرقاما متفاوة، يعبر عن السياسة التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة. رغبة منها في مسيارة برامج النمو الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو مقبولة

والحفاظ على النهج الاجتماعي لدولة من خلال زيادة الإنفاق على الحاجات الاجتماعية وتكفل الحكومة بذلك.

ح- النتائج الاختبارات الحاسوبية :

١- تشير تنتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية عدم استقرارية المتغيرات قي مستوياتها وانها تعاني من خاصية الجذر الوحدوي . وهذا يعني ان السلاسل الزمنية ليست سلاسل زمنية مستقرة بالمستوى العام ومستقرة عند الفروق الأولى ، ومنه إمكانية تكاملها تكاملا مشتركا.

٢- تصفح النتائح اختبار التكامل المشترك عن طبيعة العلاقة طويلة الاجل بين النفقات والإيرادات الحكومية في الجزائر.

٣- هناك علاقة سببية تبادلية بين الإيرادات العامة والانفاق الحكومي في الجزائر مما يعني امكانية استخدام هذه العلاقة في التحكم في النفقات و توجيهها في المستقبل بناءا على المتوفر من الإيرادات.

خ- كل النتائج المتوصل اليها تدل على قدرة الجزائر على زيادة وتنويع إيراداتها الحكومية بمعدل أسرع من النفقات الحكومية يمكنها من سداد العجز واحتواء أعباء الدين، مما يؤدي الى تحقق شرط الاستدامة المالية. مع ضرورة العمل على رفع كفاءت الانفاق الحكومي في تحقيق أهدافه الاستثمارية و التنوية لينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي والذي بدوره يضمن استمرار تغطية متطلبات التنمية المستدامة المختلفة في الجزائر.

الملاحق

الجدول رقم (١-١) معطيات الدراسة :

السنة	GDP	النفقات	الإيرادات	الدين العمومي الداخلي
١٩٩٨	2,830,491,000.00	980,221,650	901,500,000	578,300,000
١٩٩٩	3,248,198,000.00	1,098,576,715	937,100,000	616,200,000
٢٠٠٠	4,123,514,000.00	1,255,567,164	1,028,840,000	727,400,000
٢٠٠١	4,227,100,000.00	1,251,794,176	1,234,380,000	1,022,900,000
٢٠٠٢	4,522,800,000.00	1,559,844,167	1,457,750,000	1,001,500,000
٢٠٠٣	5,252,300,000.00	1,711,109,900	1,451,450,000	982,500,000
٢٠٠٤	6,150,300,000.00	1,920,000,000	1,528,000,000	987,800,000
٢٠٠٥	7,563,600,000.00	1,950,000,000	1,635,830,000	1,000,000,000
٢٠٠٦	8,520,600,000.00	2,631,434,977	1,667,920,000	1,038,900,000
٢٠٠٧	9,306,200,000.00	3,623,758,361	1,802,616,000	1,847,300,000
٢٠٠٩	11,089,994,000.00	4,322,861,696	1,924,000,000	1,103,900,000
٢٠١٠	10,034,220,000.00	5,191,458,485	2,786,600,000	734,000,000
٢٠١١	12,049,400,000.00	5,860,860,823	3,081,500,000	816,300,000
٢٠١٢	138,648,570,000.00	6,618,426,634	2,992,400,000	1,107,400,000
٢٠١٣	15,373,307,000.00	7,428,667,056	3,455,650,000	1,214,800,000
٢٠١٤	16,200,439,000.00	6,879,821,144	3,820,000,000	1,312,100,000
٢٠١٤	16,885,582,000.00	7,656,166,576	4,218,180,000	1,176,600,000
٢٠١٦	16,712,700,000.00	7,263,652,000	5,103,000,000	1,239,000,000
٢٠١٧	17,514,600,000.00	7,984,180,000	5,110,100,000	2,493,000,000
٢٠١٨	18,575,800,000.00	6,883,215,000	6,047,900,000	3,990,700,000

المصدر : تقارير بنك الجزائر ١٩٩٨-٢٠١٨.

قائمة المراجع:

أولا : الكتب .

١. إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية دراسات اقتصادية، دار المنهل اللبناني بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

٢. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

٣. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والإسلامي"، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٧.

٤. حنان رزوقي الصائغ، الإدارة المالية العامة ودورها في التنمية الإدارية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٧٨.

٥. عاطف وليم اندرواس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥.

٦. محمد عبد العزيز عجمية، أيماد عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٢.

٧. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، سياساتها)، مؤسسة شهاب، مصر، ١٩٩٤.

٨. محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر، ١٩٩٩.

٩. عبد القادر قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣.

١٠. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.

١١.

ثانيا المذكرات :

١. بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠١٦.

٢. تسامر عبير، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٧، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أكلي محند اولحاج، ٢٠١٨/٢٠١٧.
٣. حميدات حمود، دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية تطبيق عملي على الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.
٤. حميدة أوكيل، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر.
٥. خن فتحي، تقييم الاستدامة المالية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، دامعة بسكرة، العدد ٣٤، ٢٠١٦.
٦. دادوشي بوري وآخرون، دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر، ٢٠٠٠.
٧. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
٨. زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٠/٢٠١٤، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، ٢٠١٤/٢٠١٥.
٩. سنوسي زوليخة، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، بحوث وأوراق عمل للملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠٠٨.
١٠. سيد محمود سيد محمد، "التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية"، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد والتجارة، ١٩٨٨.
١١. سيلام حمزة، ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،٢٠٠٠/٢٠١٤مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، ٢٠١٣/٢٠١٤.
١٢. طالم علي، اشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، العدد ٦، المدية، ٢٠١٦.

١٣. عباس بوهريرة، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد ٧، ٢٠١٧.
١٤. عصماني مختار، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦، مجلة المعارف، العدد ٢٥، ٢٠١٨.
١٥. عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم٢، ٢٠١٨.
١٦. علي محمد عوض العبيد، دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية، دراسة حالة بنك السودان المركزي، رسالة مقدمة لإتمام شهادة الدكتوراه، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٨.
١٧. عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، ٢٠٠٦.
١٨. عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة مقدمة في طار المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠٠٨.
١٩. عمر هشام محمد صفوت، عماد حسن حسين، ترشيد الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد ٢٥، ٢٠١٧.
٢٠. قاسيمي أسيا، أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك، معارف مجلة علية محكمة، السنة العاشرة، العدد ٢٠، ٢٠١٦.
٢١. قنادرة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، ٢٠١٨/٢٠١٧.
٢٢. مجدولين محمد عبده سعيد، كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام وتعزيز استدامة القدرة المالية في الاقتصاد اليمني: دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد القاهرة، ٢٠١١.

٢٣. محمد كريم قروف، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة "١٩٩٠/٢٠١٨"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد ٦، العدد ٢، الجزائر، ٢٠٢٠.
٢٤. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد ١٠، ٢٠١٢.
٢٥. منصور شريفة، السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة هران٢، ٢٠١٥/٢٠١٦.
٢٦. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد ١٢، ديسمبر ٢٠١٢.
٢٧. نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الدار العربية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١.
٢٨. وزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي دراسة حالة الجزائر،١٩٩٤/٢٠٠٤مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ثالثا : المراجع الأجنبية :

1. economie du développement, 3em édition, édition de boeck, Belgique, 2008.
2. jean claude prager, la politique économique aujourd'hui, ellipses édition, 2002.

رابعا : المواقع الالكترونية :

٣. بوابة الوزير الأول، الأمم المتحدة، حصيلة انجازات الجزائر في إطار أهداف الألفية من اجل التنمية، ٢٠٢١/٠٥/١٠، http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/
4. Banque D'algérie, rapport annuel, 2005,p4, https://www.bank-of-algeria.dz.

5. Madjid makedhi, quel cap pour l'économie algérienne, in elwatan Com. 11/04/2005, www.algerie-dz.com/ article2090, le 20/03/2021.
6. ministére des finances, algérie, programme de soutien a le relance économique a couet et moyen termes, avril 2001.
7. الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relnce.htm